STARDOM UNIVERSITY

جامعة ستاردوم

المجلة العلمية للدراسات الانسانية و الاجتماعية

مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية
تصدر يشكل ربع سنوي من جامعة ستاردوم
المجلد الثاني-العدد الأول- لعام 2024م
رقم الإيداع الدولي : ISSN 2980-3772

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة تحرير مجلة ستاردوم للدراسات " الإنسانية والاجتماعية "

رئيس التحرير

د. امحمد واحميد - المغرب

مدير التحرير

أ.م.د. أمين محمد علي الجبر - اليمن

المدقق اللغوي

أ. ليلى حسين العيان - تركيا

عضو هيئة تحرير

أ. د. أحمد سعيد أحمد مقبل - اليمن

أ. د. ماهر جاسب حاتم الفهد - العراق

أ. د. ميرفت صدقي عبد الوهاب - مصر

أ. د. عبد الرزاق القيمة - المغرب

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة

لمجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية و الاجتماعية

عناوين الأبحـــاث

- التأصيل الاجتماعي لظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف
"دراسة ميدانية بحضر بمحافظة الغربية "
د. تيمور عزايم سعد غازي .....(4)

- مدلول مسمى "يمن" في التاريخ الحديث والمعاصر (1538 - 1959)
ا.م.د. امين محمد علي الجبر .....(57)

- A Study of EFL Students' Use of Body Language Cues in Classroom Presentations
Dr. Lamis A. Hasan Abdullah ..... (84)

- ابن السيد البطليوسي باحثًا وناقدًا
بحث من خلال كتابه(الاقتضاب في شرح أدب الكتاب)
د. سالم علوي سالم حسين الحنشي .....(99)

شروط النشر في مجلة ستاردوم العلمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية التعريف بالمجلة:

مجلة ستاردوم العلمية للدارسات الإنسانية والاجتماعية مجلة علمية دورية محكمة ومتخصصة، يشرف عليها مركز ستاردوم للدراسات والأبحاث العلمية؛ ربع سنوية، وتهتم بنشر الدراسات النظرية والتطبيقية، الأصلية والمترجمة، والتي تندرج ضمن مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتراعي شروط البحث العلمي والأكاديمي.

شروط النشر :

- أن تكون البحوث إضافة نوعية في مجال الاختصاص، متسمة بالجدة والجدوى والموضوعية في التناول.
- تقبل المجلة الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية، مع مراعاة شروط السلامة اللغوية والمنهجية.
- أن تكون مستجيبة لشروط البحث العلمي والأكاديمي المتعارفة.
- ألا تكون الدراسات قد نشرت أو تم إرسالها للنشر في أي وسيط من وسائط النشر، أو قدمت للمشاركة في فعالية من الفعاليات (مؤتمر، ندوة).
- ألا تكون مستلّة من دراسة أكاديمية، أطروحة دكتوراه أو ماجستير، ويرفق الباحث تعهدا خطيا بذلك.

القواعد العامة للنشر في المجلة

1. الالتزام بشروط وقواعد وأخلاقيات البحث العلمي وضوابطه المنهجية المتعارف عليها في التخصص.
2. الأبحاث المخالفة لشروط النشر وقواعده لن يتم النظر فيها أو الردّ عليها.
3. للمجلة الحق في رفض أي بحث علمي حتى بعد قبوله؛ إن اتضح وجود مخالفات لقواعد وسياسة النشر بالمجلة.
4. تخضع جميع الأبحاث لفحص أولي، وفحص درجة الاستلال، على ألا تزيد عن (30%)؛ للتأكّد من أهلية البحث قبل تقديمه للتحكيم، وتقوم هيئة تحرير المجلة ببيان أسباب الرفض البحث.
5. تخضع الأبحاث لتحكيم سري تام، وحسب الأصول العلمية من قِبل مُحكّمين اثنين على الأقل متخصصين في مجال البحث، ويتم تزويد الباحث بأسباب رفض البحث أو بالتعديلات المقترحة في غضون **عشرة الى خمسة عشر يوما** من تاريخ استلام الباحث كتاباً يفيد بالموافقة الأولية على البحث، ويلتزم الباحث بإجراء هذه التعديلات المطلوبة في غضون **خمسة الى سبعة أيام** من تاريخ استلامه قرار التعديلات، ومن ثم إعادة إرسال التعديلات للمجلة، وإلا سيُصرف النظر عن البحث.
6. يتم الردّ بقبول البحث بصورة نهائية أو رفضه في غضون **ثلاثة الى ستة أشهر** من تاريخ استلام البحث، وبعد إجراء الباحث للتعديلات المُقترحة والالتزام بها.
7. تُعبّر الأبحاث المنشورة عن وجهات نظر مؤلفيها فقط، ولا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة، كما ويتحملون مسؤولية صحة المعلومات والنتائج ودقتها.
8. تعتمد المجلة نظام الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA 6.0) للتوثيق والنشر العلمي.
9. يخضع ترتيب الأبحاث عند النشر لاعتبارات فنية فقط، ولا تمس بمكانة الباحث أو بقيمة بحثه.
10. جميع حقوق الطباعة والنشر محفوظة للمجلة، وذلك بعد قبول ونشر البحث، ولا يجوز النقل أو النشر إلّا بالإشارة للمجلة.

عناصر البحث المقدم للنشر

1. **عنوان البحث** باللغتين العربية والإنجليزية، اسم الباحث ثلاثياً، الرتبة العلمية، المؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها، والبريد الإلكتروني.
2. ملخص البحث باللغتين العربية والإنجليزية، بما لا يزيد عن (250) كلمة، ويشتمل **الملخص** على:
   أهمية البحث، الهدف من البحث، المنهج المُتبع، إضافة الى إلى خمسة كلمات مفتاحية على الأكثر.
3. **مقدمة** تحتوي على:

✓ تمهيد للبحث او ما يعبر عنه بالتعريف بموضوع البحث.

- ✓ إشكالية البحث
- ✓ اهداف البحث
- ✓ المنهج المتبع

4. **الخاتمة** والتي يجب ان تحتوي على

- ✓ ملخص بسيط للبحث
- ✓ النتائج المتوصل اليها
- ✓ المقترحات التي يمكن الخروج بها من البحث

5. **قائمة المصادر والمراجع** والتي تبدأ بالعربية منها، ثم الاجنبية وتكون مرتبة زمنيا بالنسبة للنصوص الرسمية وابجديا بالنسبة لباقي المراجع.

تنسيق ورقة البحث

يجب تنسيق ملف البحث على برنامج مايكروسوفت ورد (MS Word)، حسب النظام التالي:

- ✓ الورق: حجم (A4) بأبعاده القياسية (210×297) ملم.
- ✓ الهوامش للأبحاث العربية والإنجليزية: (2.54 سم) من أعلى وأسفل، (3.18 سم) من اليمين واليسار، هوامش "عادي".
- ✓ المسافة بين الأسطر: 1 سم
- ✓ تُدرج أرقام الصفحات في أسفل الصفحة.
- ✓ يجب ألا يتجاوز حجم الجداول والأشكال والرسومات البيانية حجم وهوامش الصفحة.
- ✓ الخطوط:
- ✓ الأبحاث المكتوبة باللغة العربية: نوع الخط (Simplified Arabic).
- ✓ الأبحاث المكتوبة باللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman).
- ✓ حجم الخط: (14) غامق للعنوان الرئيس، (12) غامق للعناوين الفرعية.

التأصيل الاجتماعي لظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف

"دراسة ميدانية بحضر بمحافظة الغربية "

The social rooting of the phenomenon of street children exposed to delinquency

"A field study in Hadhar, Gharbia Governorate"

إعداد

د/تيمور عزايم سعد غازي

دكتوراه علم اجتماع- جامعة طنطا – مدرس علم اجتماع - مشرف تربوي

Prepared By

Dr. Taymoor Azayim Saad Ghazi

Dectorate in Sociology- Tanta University- Sociology
Professor- Educational Supervisor

ملخص الدراسة

جاء البحث الحالي بعنوان" التأصيل الاجتماعي لظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف "دراسة ميدانية بحضر بمحافظة الغربية "وتمثلت أهداف البحث في هدف رئيس مؤداه التعرف على طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضون للانحراف من خلال الواقع الميداني" والتي يتفرع عنه عدة أهداف فرعية:

1- التعرف على السمات الشخصية لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف.
2- التعرف على الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف.
3- الكشف عن العوامل التي تساهم في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف.
4- التعرف على طرق مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف.

واعتمدت الدراسة على المنهج " الوصفي التحليلي"، واستخدمت أداة الاستبيان لعينة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف، واستخدمت المقابلة المفتوحة مع المسئولين عن مواجهة الظاهرة. وتم اختيار بعض المناطق العشوائية الحضرية بمحافظة الغربية وبالتحديد بحضر مدينتي طنطا، والمحلة الكبرى بوجه خاص. وتم الاعتماد على أسلوب

1

Snowball Samphing Technique "" كرة الثلج للحصول على عينة الدراسة على عينة عمديه غير عشوائية قوامها (100) طفل من أطفال الشوارع لإجراء الدراسة عليهم، وتم اختيار عينة قوامها (15) مبحوثا من المسئولين عن أطفال الشوارع المعرضين للانحراف في محافظة الغربية. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- إن أطفال الشوارع ترتفع نسبتهم في الفئة من(16-18)، وإن النسبة الغالبة من هؤلاء الأطفال كانت من الذكور، وبينت أن أهم الأسباب الدافعة للظاهرة تدني الظروف الأسرية لهؤلاء الأطفال من خلال عدة مؤشرات (التفكك الأسري، سوء المستوى الاقتصادي لهذه الأسر، زيادة حجم الأسرة، سوء معاملة الوالدين، انهماك الوالدين في أعمالهم لتلبية احتياجات أسرهم، كثرة الخلافات الزوجية والمشاكل الأسرية، ضعف المبادئ التربوية والقيم الدينية لهذه الأسر، الإهمال الأسرى

وترك الوالدين لأطفالهم، ترتيب الطفل بين إخوته والتمييز في المعاملة، ارتفعت في التفكك الأسرى باعتباره أحد المؤشرات الرئيسية وذلك بنسبة 73.33%. وكشفت التحليلات الميدانية على ضرورة أن يكون هناك تحرك على مستويين: الأول التعامل مع الظاهرة الموجودة فعلا والتخلص من وجودها من خلال إعادة دمج هؤلاء الأطفال في أسرهم أو من خلال ما يسمى بمشروع الأسر البديلة أو التوسع في تعميم دور الضيافة أو مؤسسات الأطفال المحرومين من الرعاية وعودتهم للتعليم وتعليمهم مهنة أو حرفة. والمستوى الآخر هو عملية وقائية شاملة للحد من انتشارها مستقبلا وذلك يتم على صعيدين الأول: اجتماعي، حيث يتضح من خلال تهيئة كافة الظروف المحيطة والقائمة على تربية الطفل من خلال رفع مستوى الأسر الفقيرة من المساهمة في رفع دخلها وتوفير فرص عمل مناسبة، ومحاربة ارتفاع الأسعار، وتوعية تلك الأسر بأمور التربية الصحيحة وبث القيم الدينية التي تساعد على التماسك والترابط، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام وعرضها في قالب تمثيلي سهل ومؤثر، الاهتمام بالمؤسسات التعليمية من خلال وضع سياسة تعليمية تهدف إلى تفجير الإبداع والتفكير والتخلص من الأسلوب التقليدي القائم على مجرد التلقين والذى يؤدي إلى نفور الطلاب من العملية التعليمية. على الصعيد الآخر(القانوني)، من خلال تفعيل وتنفيذ قانون الطفل الجديد رقم 12 لسنة 1996 لأن يتضمن ما يحد من تلك الظاهرة من منشئها والحفاظ على الطفل الذي تستدعي ظروفه العمل، كالعمل في أعمال لا تشكل خطورة على صحته، وتحديد ساعات معينة وبشروط معينة كإعطائه وجبة غذائية متكاملة وإلا تعرض صاحب العمل للمساءلة القانونية.

الكلمات المفتاحية: التأصيل الاجتماعي، أطفال الشوارع المعرضون للانحراف، حضر.

Abstract

The current research was entitled "The Social Rooting of the Phenomenon of Street Children Who Are Prone to Deviance" A Field Study in Hadar, Gharbia Governorate, "and the objectives of the research were represented in a main goal of identifying the nature of the phenomenon of street children who are exposed to deviance through field reality," from which several sub-objectives branch out:

1. Identifying the personal characteristics of street children who are vulnerable to delinquency.
2. Identifying the family background of street children who are vulnerable to delinquency.
3. Detecting the factors that contribute to the spread of the phenomenon of street children who are vulnerable to delinquency.
4. Identifying ways to confront the phenomenon of street children who are vulnerable to delinquency.

The study relied on the "descriptive-analytical" approach, and used a questionnaire tool to sample street children exposed to delinquency, and used open interviews with those responsible for confronting the phenomenon. Some urban slum areas in the Gharbia governorate, specifically in the urban areas of the cities of Tanta and Mahalla al-Kubra, were selected with a special inspiration. To obtain the study sample, the Snowball Sampling Technique was relied upon on a non-random, intentional sample of 100 children representing street children to conduct the study on. A sample of (15) respondents was selected from those responsible for street children who are vulnerable to delinquency in the Gharbia Governorate. The study showed the following results: that the percentage of street children increases between the ages of (16-18) and that the majority percentage of these children were males. It showed that the most important reasons driving the phenomenon were the decline in the family conditions of these children through several indicators (family disintegration, poor economic level for these children). Families, increase in family size, mistreatment of parents, parents being busy with their work to meet the needs of their families, frequent marital disputes and family problems, weak educational principles and religious values of these families, family neglect and parents leaving their children, arrangement of the child among his sisters and discrimination in treatment, increased family

disintegration. As one of the main indicators, with a percentage of 73.33%, field analyzes revealed the need for action on two levels. The first is to deal with the phenomenon that actually exists and eliminate its presence by reintegrating these children into their families or through the so-called alternative families project or expanding the spread of homes. Hospitality or institutions for children deprived of care and their return to education and teaching them a profession or craft. The other level is a comprehensive preventive process to limit its spread in the future, and this is done on two levels. The first is social, as is evident by creating all the surrounding conditions based on raising the child by raising the level of poor families to contribute to raising their income and providing suitable job opportunities, fighting high prices, and raising awareness. These families are concerned with matters of correct education and the dissemination of religious values that

help in cohesion and unity, through seminars, conferences, and the media, and presenting them in an easy and effective representative form. Paying attention to educational institutions by developing an educational policy that aims to explode creativity and thinking and get rid of the traditional method based on mere indoctrination, which It leads to students' alienation from the educational process. On the other (legal) level, through activating and implementing the new Children's Law No. 12 of 1996 because it has what limits this phenomenon from its origin and preserves the child whose circumstances require him to work, such as working in jobs that do not lead to harm to his health. Determining specific hours and under certain conditions, such as giving him a full meal, otherwise the employer will be exposed to legal accountability.

Keywords: social rooting, street children exposed to delinquency, urban areas.

مقدمة

تبرز في ظل مراحل التحول والتغير ظواهر ومشكلات اجتماعية عديدة تفرزها هذه الظروف، ولعل مشكلة تعرض الأطفال للانحراف (أطفال الشوارع)، الذين لا يرتبطون بأسر ويهيمون على وجوههم بلا هدف أو غاية ويتخذون من الشارع والميادين العامة والأماكن الخربة مأوى لهم، هي إحدى أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، التي تواجه مجتمعنا، حيث تعكس المؤشرات الإحصائية المدلولات السلبية المباشرة لهذه الظاهرة في شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية ممثلة في زيادة إجرام الصغار بمعدلات مرتفعة، كما يعبر التنامي الهائل لهذه الظاهرة عن عدم كفاية وكفاءة السياسات الوطنية اللازمة لمواجهتها بصورة فعالة. فهناك أعداد لا تحصى من هؤلاء الأطفال بلا مأوى ومستغلون في التسول وأعمال الدعارة وتعاطي المخدرات وضحايا بيع الأعضاء البشرية والاستغلال الجنسي ... الخ(وهدان، 1999، ص1).

وقد تبلور الاهتمام العالمي بالطفل منذ عام 1959م بإصدار حقوق الطفل، وكان هذا الإعلان بمثابة الخطوة الأولى التي أدت إلى فصل قضايا ومشاكل الطفل عن باقي قضايا مختلف شرائح المجتمع، وقد تضمن هذا الإعلان عشرة مبادئ تؤكد على مسئولية المجتمع البشري في رعاية الأطفال، ثم استكمل هذا الإعلان بعد عدة أعوام بصدور وثيقة حقوق الطفل عام 1989م ومن بين ما أضافته التحديد الواضح لمسئولية الدولة في تنفيذ مضمونها، وقد احتوت هذه الوثيقة على إحدى وأربعين مادة تتناول حقوق الطفل في إقامة المؤتمرات الدولية وتقديم الإعانات وإجراء الدراسات. وقد ركزت كل هذه الأنشطة على تبلور حق الطفل في الرعاية المتكاملة والحياة الآمنة (مصطفى، 1998، ص20) ثم تشعب هذا الاهتمام الدولي إلى أن بدأت غالبية المجتمعات المحلية تضع أولوية خططها المستقبلية الاهتمام بقضايا وحقوق الطفل. وكانت مصر سباقة في هذا الاهتمام الذى ترجم على شكل برامج دعمتها الدولة لتحسين واقع الطفولة من خلال انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالأمومة والطفولة، وإنشاء المراكز والمعاهد المتخصصة بدراسات الطفولة ومنها تشكيل المجلس القومي للأمومة والطفولة عام 1988م، والذي يتبع رئاسة مجلس الوزراء، وإعلان رئيس الجمهورية عن عقد حماية الطفل المصري ورعايته، واعتبار السنوات العشر من 1989-1999م عقدا تعطى فيه الأولوية لمشروعات الطفولة في خطط مصر المستقبلية، وتصديق مصر على الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال،

وحمايتهم من الضغوطات التي يتعرضون لها بسبب الحروب أو العمل أو قسوة المعاملة أو الوقوع ضحايا للعنف والمخدرات(كريم، 1997، ص2).

ورغم كل هذا الاهتمام بقضايا ومشاكل الطفولة إلا أن هذه الفئة ما زالت تعاني من ارتفاع نسبة من يعيشون في ظروف صعبة ويتعرضون للحرمان سواء الجزئي أو الكلي. كما يتعرضون للعديد من الاستغلال داخل المجتمع. وغالبا ما يرجع ذلك إلى أن الاهتمام بقضايا واحتياجات الطفولة مازالت لم تحصل على مكانة الصدارة في خطط التنمية العامة. فتنمية الطفولة ليست مجرد مشروعات اجتماعية أو اقتصادية جزئية سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص، ولكن لابد أن من سن سياسة شاملة متعددة الجوانب ومتكاملة مع غيرها من السياسات التنموية.(كريم، ص3)، مما جعل الطفل في المجتمع المصري يواجه العديد من المشكلات التي تؤثر سلبا على نموه، وحياته، وأسرته ومجتمعه ومنها مشكلة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف الذين تخلت عنهم أسرهم أو تخلو هم عن أسرهم، هؤلاء الأطفال يعيشون بلا مأوى، ينامون فوق الأرصفة وأماكن أخرى، مما يجعلهم معرضين لكافة أنواع الانحراف والأمراض والاعتداءات بدون أي حماية أو اهتمام ليلقوا مصيرهم المجهول.

أولاً: مشكلة البحث Problem of study:

يصعب من الناحية العملية فهم مشكلة أطفال الشوارع وتفسيرها بعيدا عن الوقوف على البيئة الاجتماعية المفرزة لها، ومحاولة الوقوف على الأسباب والعوامل التي أفضت إلى تفاقم هذه الظاهرة، وبخاصة في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع المصري فى الآونة الأخيرة، مما ينبغي معه النظر إلى أهميتها باعتبار أن هؤلاء الأطفال يمثلون تهديدا لأمن المجتمع واستقراره. وعلى ذلك فهم قد لا يستشعرون الانتماء أو الولاء للمجتمع ممثلا بادئ ذي بدء في الأسرة التي دفعتهم لهذا المصير، ومن ثم فهم يوجهون سخطهم ومعاناتهم نحو المجتمع عامة، ومن ثم يسهل عليهم مخالطة المنحرفين والمشبوهين من الكبار، لعدم وجود رعاية أو حماية من المسئولين، وهنا تكمن خطورة هذه المشكلة. لذا ينبغي النظر إلى هذا الموضوع بالرعاية والاهتمام، حتى نستطيع حماية النشء والاستفادة منه باعتباره المساعد الأساسي في تنمية المجتمع، بدل أن يكون عاملا يهدد أمن المجتمع واستقراره وتنميته، وعلى هذا قد تحددت مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف من خلال الواقع الميداني.

ثالثاً: أهمية البحث: Importance of study

1) الأهمية النظرية:

يكتسب موضوع دراسة " ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف" أهمية في ضوء الحقائق التالية:

1- في ظل التحولات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يمر بها المجتمع المصري في الوقت الراهن وبخاصة بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي وعملية الخصخصة، مما يتوقع معه تزايد نسبة أطفال الشوارع، وذلك في ظل تراجع دور الدولة وخاصة في مجالات: التعليم، الصحة، الرعاية والخدمات الاجتماعية التي تواكب هذه التحولات.

2-التزايد المطرد في حجم ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف وذلك من خلال ما تشير إليه تقارير الأمن العام الصادرة عن وزارة الداخلية، وبصرف النظر عن الانتقادات التي توجه إلى هذه الإحصاءات حول مدى دقتها، أو تمثيلها للواقع إلا أننا نعني بدلالة ومؤشرات الأرقام، ففي عام 1995 كان عدد حالات جنح التعرض للانحراف 4333 حالة، ارتفع هذا العدد إلى 6526 حالة عام 1996، ثم توالى في الارتفاع عام 2003 ليصل إلى 14827 حالة أي أكثر من الضعف في عام 1996م. واذا سلمنا أن هذا العدد من الأطفال هو الذي أمكن القبض عليه من خلال الشرطة، فإن ذلك يعني أننا أمام مشكلة متنامية وملموسة في واقع المجتمع المصري.

3-ندرة الدراسات الأمبريقية المنظمة الحديثة التي تكشف بدقة عن التغيرات التي لحقت بالظاهرة كما وكيفا.

4-الحاجة الملحة إلى فهم وتحديد مصادر هذه المشكلة والعوامل المؤدية إليها، بما يمكن الجهات المختصة من توجيه جهودها في الاتجاهات الصحيحة بالشكل الذي يكفل على الأقل، محاصرة المشكلة، وخفض معدلاتها.

5- المشقة التي يتحملها المجتمع من تكاليف التصدي لمثل هذه المشكلة حاليا ومستقبلا نتيجة عدم التصدي لمشكلة تعرض الأطفال للانحراف، ونشير بالتحديد إلى النتائج السلبية لهذه المشكلة على الاستقرار السياسي والأمني الذي تتطلع إليه البلاد. فوجود أعداد متزايدة من الصغار الساخطين الذين يفتقدون الرعاية أو التوجيه، أو الانتماء، يصبحون بعد حين ناقمين على المجتمع، وضحية العصابات أو جماعات التطرف، التي تأخذ على عاتقها مهمة حماية وتوجيه هؤلاء وفقا لأغراضهم الخاصة، والتي تهدد مستقبل التنمية في المجتمع المصري وخاصة في ظل التحولات التي يمر بها في الآونة الأخيرة.

رابعاً: أهداف البحث: Goals of study

تمثلت أهداف البحث في هدف رئيس مؤداه التعرف على طبيعة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف من خلال الواقع الميداني" والذي تتفرع عنه عدة أهداف فرعية:

5- التعرف على السمات الشخصية لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف.
6- التعرف على الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف.
7- الكشف عن العوامل التي تساهم في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف.
8- التعرف على طرق مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف.

خامساً: تساؤلات الدراسة: Questions of study

من خلال الدراسة يمكن الإجابة على تساؤل رئيس هو "ما العوامل المسببة لظاهرة أطفال الشوارع؟" وتتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

1- ما السمات الشخصية لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف؟
2- ما الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف؟
3- ما العوامل التي تساهم في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف؟
4- ما طرق مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف؟

سابعاً: الإطار المفاهيمي للبحث Concepts of the study :

لقد تعددت الدراسات التي تناولت مشكلة أطفال الشوارع محليا وعالميا، كما تعددت التعريفات لتحديد مفهوم هذه الظاهرة حسب مجال التخصص، وذلك باختلاف البيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات. والواضح من ذلك أنه لا يوجد اتفاق على تعريف عام أو تصنيف محدد ودقيق لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف، بسبب افتقاد جمع البيانات المتوافرة لهذه الظاهرة(Social co-operation in Europ, 2004) وبذلك سيحاول الباحث الوقوف على أهم التعريفات على المستوى العالمي والمحلي من أجل صياغة تعريف إجرائي يتناسب ومشكلة الدراسة، وهذا من شأنه أن يسهم في تحديد المجموعة المستهدفة ومشكلاتها، ومن ثم البرامج الممكنة للتصدي لها، وعلاقة الظاهرة بالظواهر والمشكلات الاجتماعية الأخرى، ومجموعة القوانين المتعلقة بها في مجتمع الدراسة. لقد

أشارت (اليونيسيف) إلى طفل الشارع بأنه:" الطفل الذي يقيم بالشارع بصورة دائمة، ويعتمد على حياة الشارع في بقائه دون اتصاله بأسرته بشكل مباشر أو منتظم ".

ولقد ميزت في ذلك (اليونسيف) بين "أطفال الشوارع "الذين يعتمدون على أنفسهم اعتمادا كليا و"أطفال في الشوارع " هي فئة تعمل طوال اليوم في الأوراش، وتعود إلى أسرها منهكة، ولا يكون هناك مجال لرابطة الطفل بأسرته، أو تربيته أو رعايته (UNICEF, 1989) ويدرجون ضمن مجموعات الأطفال العاملين، حيث يتوجب حمايتهم ورعايتهم (صديق، 1995، ص25). أما منظمة الصحة العالمية WHO فلقد وسعت التعريف ووضعت تفصيلات ليشمل:

1. الأطفال الذين يعيشون في الشوارع لا يشغلهم سوى البقاء والمأوى.
2. الأطفال المنفصلين عن أسرهم بصرف النظر عن مكان إقامتهم سواء في الشارع أو الميادين أو الأماكن المهجورة أو الأصدقاء أو الفنادق أو دور الإيواء.
3. الأطفال الذين تربطهم علاقة بأسرهم ولكن تضطرهم بعض الظروف (ضيق المكان، الفقر، العنف النفسي أو المادي الذي يمارس عليهم) إلى قضاء ليال أو معظم الأيام في الشارع.
4. الأطفال في الملاجئ المعرضين لخطر أن يصبحوا بلا مأوى بينما يشير تعريف الأمم المتحدة united nationsلأطفال الشوارع " بأنهم الأطفال الأولاد والبنات الذين أصبح الشارع بمعناه الواسع (الشوارع، الميادين، الحدائق، الأماكن المهجورة والخربة ...الخ) مأوى لهم ومقرا لإقامتهم ومصدرا لمعيشتهم، حيث يفتقر هؤلاء الأطفال للحماية والإشراف والتوجيه من جانب كبار المسؤولين (United nation, 1998, p12).

المفهوم الإجرائي لأطفال الشوارع: يتفق الباحث في تعريفه الإجرائي مفهوم أطفال الشوارع المعرضين للانحراف وفقا للدراسة التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة " بأنهم أولئك الأطفال المحرومون من إشباع حاجاتهم الأساسية ومن حقوقهم الأساسية المرتبطة بمرحلتهم العمرية، التنشئة، التعليم، التعبير، التدريب والإعداد للمشاركة في العمل وغيرها من جوانب الحياة، ويدل وجودهم بالشارع على جذبه لهم في مواجهة البدائل الأخرى، والأسرة، والمدرسة التي ساعدت في جذب الشارع لهم".

ثامناً: التوجه النظري للدراسة: Theoretical orientation of the study

اعتمدت الدراسة على الاتجاه أو النظرية التكاملية في تفسير السلوك الانحرافي والذي أصبح الاعتماد عليه كثيرا من قبل علماء الاجتماع حيث اندثر الاعتماد على سبب واحد للظاهرة وإنما العوامل المختلفة والمتشابكة. ويركز أنصار النظرية أو الاتجاه التكاملي من أمثال وليم هيلي W.healy و أوجسبت بورتA. Burt على تفسير الجريمة والسلوك الانحرافي في ضوء تفاعل عوامل ومتغيرات متعددة وليس عاملاً معينا بذاته، ولهذا فهم يركزون على تفاعل العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية لإحداث السلوك الانحرافي (الخواجه، 2003، ص149) وينطبق ذلك على المعرضين للانحراف (أطفال الشوارع). فلم يعد علماء الاجتماع يتحدثون عن السبب وإنما يتحدثون عن العوامل، فقد كان علماء الماضي يهتمون كثيرا بالبحث عن أسباب حدوث الظاهرة في مجال المجتمع والثقافية (السيد، 2002، ص7) ولكن بعد أن أدرك العلماء تعقد الظاهرة الاجتماعية أو الثقافية، فإنهم لم يعودوا يتحدثون عن السبب، وإنما عن العوامل التي يثبت بالدراسة ارتباطها بالظاهرة وغيرها، فهي لا تصدر عن سبب بعينه وإنما ترتبط في كل مجتمع بمجموعة من العوامل التي يتم التعرف عليها من خلال الدراسات الميدانية.

من المتفق عليه لدى علماء الاجتماع، وكذلك علماء الإجرام، أن الانحراف والتعرض للانحراف بعامة والجناح والجريمة بخاصة ماهي إلا ظواهر اجتماعية شأنها في ذلك شأن بقية الظوهر الاجتماعية، والسلوك ما هو إلا هذا النشاط الذي يصدر عن الإنسان في علاقته ببيئته الاجتماعية والثقافية، والتعرض للانحراف بذلك سلوك ونشاط يصدر عن الإنسان "الطفل " في إطار تفاعله مع الجوانب الاجتماعية والثقافية في المجتمع، وهي بمثابة صور للتكيفات المنحرفة في المواقف الاجتماعية التي يتفاعل معها الشخص.

وعلى هذا يعتمد التفسير العلمي التكاملي لهذا السلوك على فهم العوامل والظروف الشخصية والمجتمعة والثقافية التي تشكل الإطار العام والمباشر الذي يتم هذا السلوك في مجاله (الخواجة، 2003، ص150). وإذا كان هدف العلم هو الفهم والتفسير والوقوف على القوانين التي تحكم الظاهرة المدروسة، تمهيدا للتنبؤ بها، فإننا لا نستطيع الزعم أننا حققنا الهدف العلمي في مجال دراسة الظاهرة الاجتماعية، ربما يرجع هذا إلى نسبية الظاهرة الاجتماعية وارتباطها بالثقافة المتغيرة سواء على مستوى المجتمعات أو على مستوى الحقب والمراحل التاريخية، وعلى سبيل المثال فقد دلت العديد من الدراسات عن وجود

علاقة ارتباط بين تفكك الأسرة وبين التعرض للانحراف أو الانحراف ... الخ، يضاف إلى هذا أن تأثير الأسرة المفككة لا يكون بدرجة واحدة. وقد يرجع هذا إلى عدة عوامل تساهم في تشكيل السلوك. ويعني الاتجاه التكاملي ألا يقتصر البحث في تفسير الانحراف على وقائع اجتماعية فقط، فلا يمكن النظر إلى الفرد منعزلا عن البيئة والنظر إلى البيئة الاجتماعية دون الفرد، فالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية متنوعة ومتشابكة ومتداخلة، بمعنى أن الأولى يمكن أن تؤثر في الثانية، كما أن القوى الثانية يمكن أن تؤثر في الأولى، كما أن تفسير السلوك الانحرافي وإرجاعه إلى العوامل الظاهرة وحدها إنما هو تفسير وتحليل بسيط وغير كامل، لأنه يلزم العبور من العوامل الظاهرة إلى العوامل الخفية، ثم إنه لكي يكون التفسير متميزا بالشمول لابد من النظر إلى العوامل الكثيرة والمتداخلة والتي قد تؤثر في السلوك الانحرافي، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نفسر السلوك الانحرافي بإرجاعه إلى عامل واحد أخذ شكل التعميم، بل إن التفسير العلمي يقتضى تفسير هذا السلوك في ضوء العوامل المتعددة التي تؤثر في الفرد وباعتباره يعيش في بيئة اجتماعية يتفاعل في ظلها، ذلك أنه من الاستحالة بمكان ونحن نفسر السلوك الانحرافي أن ننظر إلى الفرد دون النظر إلى البيئة أو الوسط الاجتماعي الذى يعيش بظله ويتأثر بمقوماته... وفي هذا الصدد قام (C. Burt) في كتابه الصغار الجانحين The young Delinquent ببحث علمي على ما يقرب من (200) جانح من الأحداث طبقا للأصول العلمية التجريبية والإحصائية، كشف عن وجود أكثر من(60) عاملا نوعيا للجناح، وأمكنه أن يستخلص من بحثه حقيقة هامة، وهي أن "انحراف الأحداث ناجم عن عوامل متعددة ومتداخلة، لا عن عامل أو عاملين أو ثلاثة (الساعاتي، 1999، ص135).

وقد اتفقت نتائج بحث "برت" مع نتائج أبحاث أخرى في تأكيد مبدأ تكامل العوامل المؤدية إلى ظاهرة أطفال الانحراف والجريمة. وفي مقدمة هذه العوامل الفيزيقية أو البيلوجية، الاستعدادات الوراثية والاضطرابات الفردية والعصبية والأمراض الجسمية والعاهات البدنية .... الخ. والعوامل العقلية مثل ضعف الذكاء أو ضعف العقل، وعوامل نفسية انفعالية تنجم عن التربية المنزلية الخانقة أو الكابتة أو المدللة أو الفاضلة أو عن فساد الجو المدرسي أو التخلف الدراسي، وعوامل اجتماعية واقتصادية، وثقافية كالفقر ورفاق السوء والأثر الضار لوسائل الإعلام أو ثقافة الطبقة الاجتماعية. وليس حول الجريمة إلا أن أيا منها لم يتوصل إلى نتائج يقينية تماثل تلك النتائج التي يتوصل إليها العالم في المعمل حين يكون بصدد بعض التجارب في مجال الكمياء أو الطبيعة مثلا، وكما تعكس وسائل

الإعلام – فإن الناس يبدو أنهم يرجعون أسباب السلوك الإجرامى إلى أسباب متعددة مثل الكساد الاقتصادي، طبيعة حياة الأسرة الفقيرة، تأثير رفاق السوء. إن الانحراف أو الجريمة – حينئذ – هي في الواقع جزء من الحياة اليومية (السيد، 2002، ص133).

وعلى ذلك يجب على الباحث الاجتماعي في دراسته للانحراف والجريمة أن يعمق دراسة المشكلة ليس من جانب واحد، وإنما من جميع جوانبها بغية تحديد العوامل التي ساهمت في وجود الظاهرة. وهذا الأسلوب التكاملي هو الذي يمكننا من خلاله التفسير الصحيح للسلوك الإجرامي أو الانحرافي.

أدبيات الدراسة

أولا: خصائص وسمات أطفال الشوارع:

ذهبت عزة كريم "إلى أن فئة أطفال الشوارع تعتبر من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وذلك رغم الجهود الدولية التي تمتد منذ الإعلان العالمي الخاص بحقوق الإنسان الصادر سنه1959 وحتى اتفاقية حقوق الطفل عام 1989م لم يتحقق تقدم ملحوظ تجاه مواجهه هذه المشكلة التي مازالت تحتل مكان الصدارة على قائمة التحديات التي يواجهها العالم. ولهذه الفئة مجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها:

- **سمة المتعة الوقتية:** يتميز أطفال الشوارع بسمة المتعة الوقتية أو اللحظية، حيث لا توجه اهتمامات الأطفال للأهداف بعيدة المدى، ولا تتجه إلى أداء الأفعال التي تتطلب ترويا ودراية وفهما، كما ينزعون إلى أداء فعل ما لمجرد أن أحدهم اقترح عليهم ذلك. أكدت أحد الدراسات في هذا المجال أن هؤلاء الأطفال يبذلون كل جهدهم للاستمتاع باللحظة التي يعيشونها وذلك بنسبه 80% من إجمالي العينة (السمري، ص 292).
- **حب تدمير الممتلكات العامة:** هؤلاء الأطفال نظرتهم لأنفسهم وأسرهم والمجتمع، نظرة عدائية وانتقامية، وتفريطهم في الذات مقابل أي شيء مادي، مما يجعلهم من أكثر الفئات تهديداً لواقع المجتمع ومستقبله (غنيم، ص97). حيث أكدت إحدى الدراسات أن نسبة الأطفال المنحرفين الذين ذكروا أنهم اعتادوا دائما كسر أو تخريب أشياء لا تخصهم 7%، بينما بلغت نسبه من يفعلون ذلك أحياناً 77 % (السمري، 286).

- **الانفعال والغيرة الشديدة:** فالحياة في نظر الطفل لعب وأخذ، وهما الشيئان اللذان فشل في الحصول عليهما من أسرته التي افتقدها (السمري، ص 286).
- **حب اللعب الجماعي:** وهذا السلوك الاجتماعي ينعكس في عدة صور ومنها حب اللعب والحركة والقوة، وذلك باعتبار اللعب يعد من أهم الأنشطة الاجتماعية التي تعكس المظاهر السلوكية للطفل حيث يجد الطفل في أشكال اللعب المختلفة وسيلة لمواجهة الواقع ومحاولة التكيف معه، بجانب قيامهم سويا بالتنزه سواء للذهاب إلى السينما أو إلى المطاعم، حيث ينفقون ما يحصلون عليه من دخل يومي في هذا المجال (Flemming.d, 1999).
- **التمثيل والكذب وعدم الاعتراف بمبدأ الثواب والخطأ:** فهذان الأسلوبان يعتبران أحد وسائلهم الدفاعية ضد أي أخطار يواجهونها أو حين يقبض عليهم ويستخدمون الكذب والتمثيل أيضاً للإضرار بالأطفال، فيتهمونهم كذباً في أشياء لم يفعلوها وهم بهروبهم من الأسرة، أو انتمائهم إلى أسرة مفككة يكونون قد حطموا نسبيا الضبط الخارجي عليهم الذي يكون مصدره الأب أو الأم. كما يفقد الأطفال أيضاً الضبط الداخلي الذي يتولد لديهم من الخبرة الذاتية. فوجودهم في الشارع طوال اليوم وأحيانا أياماً متتالية يفقدهم أي نوع من أنواع الضبط عليهم ويصبحون هائمين على وجوههم، يسيرون حسب الظروف التي يفرضها عليهم الشارع، ويبدأ الأطفال يشكلون أنفسهم حسب الموقف وحسب احتياجاتهم العضوية الملحة من جوع وعطش ونوم. لذلك فهم لا يستمعون إلى النصائح المباشرة أو غير المباشرة (كريم، ص75).

- **تفضيل أسماء الشهرة (عصر، ص 66):** فاسم الشهرة يفيد الأطفال في التعامل مع بعضهم البعض، وفي لحظات الخطر من الشرطة، أو من الناس، أي في تحذير بعضهم البعض، دون أن يعرف أحد أسماءهم الأصلية.
- **عدم التركيز:** حيث أن مستوى أطفال الشوارع الدراسي ضعيف جدا، فمنهم من لم يلتحق بالتعليم، ومنهم من تسرب من الدراسة مبكرا، وهم لا يستطيعون التركيز طويلاً في أي حديث. وهم في هذه الحالة كثيرو الحركة والعدوانية لأي آثار بسيطة من الآخرين (صديق، ص18).
- **اتسامهم بالقيم المتناقضة:** فأطفال الشوارع يستخدمون قيمهم بتبني عكس أو نقيض القيم السائدة، بمعنى آخر هي مجرد استقطاب سلبي Negative Porlarityلقيم ومعايير المجتمع المسيطرة على حد تعبير كوهن (السمري، ص 291).
- **ارتفاع درجة التماسك:** حيث أكدت كثير من الدراسات عن وجود درجة عالية من التماسك والترابط بين أطفال الشوارع. فتؤكد نتائج إحدى الدراسات أن أطفال الشوارع لا يوجدون به على مسئوليتهم

الخاصة بل هم في معظم الوقت يرتبطون بشكل أو بآخر بأطفال وشباب آخرين، من تنظيمات وتجمعات تعيش في الشارع ونسميها: مجتمعات الشارع، فحتى يتمكن الطفل من الحياة في الشارع فلابد أن ينضم لإحداهما، لتكون شكلا من العلاقات الأسرية القوية عادة على الرغم من كونها غير رسمية (The Egyption Association For Societal Safety, p4).

- **حركية أطفال الشوارع وأماكن تواجدهم: لقد** توصل الباحث " نشأت حسين " في دراسته الميدانية لظاهرة أطفال الشوارع، إلى أنهم يتميزون بالحركية الشديدة، نتيجة حملات الشرطة للقبض عليهم، وكذلك هذه الحركية مرتبطة بحالة الطقس خلال فصول السنة وأثر ذلك على طبيعة الأنشطة التجارية، ولقد حدد الأماكن التي يتمركز فيها هؤلاء الأطفال والتي تتسم بمجموعة من الخصائص وهي:

✓ المناطق الشعبية المزدحمة بالسكان والتي يتميز غالبية سكانها بانخفاض مستوى الدخل، والتي لا يمثل وجود أطفال الشوارع بها مشكلة واضحة بالنسبة لسكانها، بل يعتبر تواجدهم أمراً عادياً لا يثير غضب سكان تلك المناطق.

✓ المناطق الشعبية المليئة بالمحال التجارية والورشات.

✓ المناطق التي تتوافر فيها إمكانية الحصول وبسعر زهيد على احتياجات الطفل الأساسية من مأكل ومشرب وأماكن لقضاء الحاجة.

✓ الأماكن التي تتميز بعمليات البيع والشراء المكثفة كالأسواق والأحياء التجارية.

الحدائق العامة المجانية.

✓ المناطق ذات الطابع الخاص "السياحية والتجارية" ... الخ " حيث يمكنهم التسول واستجلاب العطف.

✓ المناطق التي تكثر بها المقاهي ودور السينما والمسارح والملاهي.

✓ على قناطر المشاة العلوية أو أسفلها سواء للنوم أو للتسول.

✓ المقابر والأماكن المهجورة وضفاف النيل أسفل القناطر وفي المنازل المهجورة للنوم.

✓ إشارات المرور وعلى الأرصفة للتسول وبيع السلع.

✓ في محطات القطار الرئيسية وحولها للسفر (حسين، ص100).

ثانيا: العوامل التي ساهمت في انتشار وتفاقم ظاهرة أطفال الشوارع:

1- **الفقر وأثاره:** يعتبر انتشار الفقر في الريف والحضر من أهم بل من الأسباب الرئيسية وراء تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع في مصر ومختلف الدول النامية. ويعتقد البعض أن الفقر هو العامل الأول والوحيد في انتشار هذه الظاهرة، ونظراً لأهمية هذا العامل والذي يعتبر مقدمة لمجموعة نتائج هي العوامل الأخرى المسببة لانتشار الظاهرة كالبطالة، الهجرة الريفية والحضرية، عمالة الأطفال الخ. وعلى الصعيد العالمي، قدر مكتب العمل الدولي الفقراء في العالم منذ بداية الثمانينيات بحوالي 800 مليون شخص؛ في حين كان هذا العدد في بداية السبعينيات 700 مليون شخص؛ وحوالي 40 % من سكان الجنوب المتخلف يعيشون على حد الكفاف؛ ولا يتوافر لديهم الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للحياة؛ كما أننا نجد الأطفال الذين هم شباب المستقبل يموت منهم طفل من كل خمسة أطفال قبل بلوغهم سن الخامسة؛ ونجد منظمة الطفولة الدولية"unicef " تقدر أعداد من توفوا بين الأطفال بسبب الجوع في مختلف المناطق، والذين يقل سنهم عن خمس سنوات، عام 1987 بحوالي 12 مليون طفل بالإضافة إلى اعتبار 50 % من سكان دول الجنوب أميين. والخطير أن عدد هؤلاء الفقراء في ازدياد مستمر (الشناوي، 1993، ص 332). إن ما يقرب من 23 % من المصريين يعيشون تحت خط الفقر و7 % منهم في حاله فقر معتدل (حليم، 2003، ص 22) وبالرجوع إلى بيانات مسح دخل الأسر وإنفاقها العام للسنوات 90/ 1991 -95 / 1999 م، يتضح أن نسبة الفقر تضاعفت خلال الفترة المذكورة من 21 % إلى 44 %. إضافة إلى تدني مستوى معيشة السكان منذ تطبيق برنامج التكليف الهيكلي (Elfergany, N, 1997, p3) فقد أكد بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك على مستوى الجمهورية لعام 2000 أن عدد الأسر التي يقل دخلها السنوي عن 3000 جنيه أي (أقل من 250 جنيه شهريا) يصل إلى 402.879 أسرة وموزعه كالآتي:

- فى الحضر 109.545 أسرة وفى الريف 293.334 أسرة (Elfergany .N, 1997, p3).

ويكمن إجمالي خصائص الفقراء في عدد من المعالم العامة، فهم إما مشتغلون في أنشطه هامشيه ذات أجور منخفضة أو أنهم معطلون، ومعظمهم أميون أو من ذوي المستويات التعليمية المتدنية، يرتفع إنفاقهم على الطعام بالنسبة لمواردهم، بينما استهلاكهم أقل، ويتركزون في خط الإسكان غير المنظم فيما يعرف بأحزمة الفقر (معهد التخطيط، 1996، ص3). ويؤدي ارتفاع نسب الفقر بين كثير من الأسر المصرية إلى دفع أطفالهم إلى سوق العمل والشارع لرفع مستوى الدخل أو التخلص من

مسئوليتهم المادية وذلك ما أكدته " كريمة كريم "، فالآثار الضارة للفقر لا يقتصر تأثيرها على أطفال الأسر الفقيرة. فهم يمثلون مصدرا هاما من مصادر الدخل للأسرة في الريف والحضر من خلال أسلوبين:

1- التحاقهم بسوق العمل منذ سن مبكرة غير مكترثين بالتعليم وغالبا ما يعمل أطفال في أعمال هامشية لا تتطلب مهارات معينة (معهد التخطيط، 1996، ص 3) فعبء الفقر يقع بصوره قاسية على الأطفال (حجازي، 2000، ص 105).

2- التسول في الشوارع، فأحيانا يلجأ الطفل للتسول باعتباره أحد أساليب الحصول على دخل بأسلوب سهل لا يتطلب مهارة أو التزاما معينا، ويتبع الأبناء أساليب متعددة من التسول مثل الشحاذة في الطرق وعلى أبواب الجوامع. وتتكثف في شهر رمضان والأعياد، وأحيانا يمارسون بعض أنشطه التجارة الهامشية مثل بيع المناديل الورقية وبعض الحلوى وغيرها. وكثيرا ما يمارس هؤلاء الأطفال الكثير من الأنشطة الإجرامية مثل السرقة والاتجار في المخدرات والدعارة، وعادة ما يظل الطفل الذي يعمل بأحد أنوع التسول يتجول في الشارع طوال اليوم ويعود مساء إلى أسرته.

وأحيانا أخري يظل عدة أيام دون العودة إليها (كريم، ص 105)، مما يعرضه للخطر، فالأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع الفقر إنما يتعرضون لمعدلات مرتفعة من الاستغلال البدني والجنسي (مرسي، ص 106) وقد وجد " januga 1990، أن الأطفال الذين يخرجون إلى الشوارع لابد أن تكون عائلتهم فقيرة ويحتاجون للنقود التي يكتسبها هؤلاء الأطفال، كما قام كل من Rosad e Sousa & Ibrahem

1992 بدراسة على 80 طفلا من أطفال الشوارع بالبرازيل ووجدوا أن 82% منهم تركوا منازلهم بسبب انتشار الفقر وفي دراسة شملت (55) طفلا نيجيريا من أطفال الشوارع تحت سن 15 سنة، والذين كانوا يمارسون التسول لكسب قوت يومهم. وكذلك تؤكد إحدى الدراسات أن أطفال الشوارع في منطقة kingstoبجاميكا حيث وجدوا أن 90% من هؤلاء الأطفال خرجوا إلى الشارع وتركوا دارستهم بسبب الفقر، وبهدف الحصول على عائد مالي لأسرهم، ولا يسمح لهؤلاء الأطفال بزيارة أسرهم إلا بعد إحضار مبلغ معين من المال (مرسي، ص 106).

3- **الهجرة الريفية – الحضرية:** يذكر " عوده " أن الطبقة الدنيا في القرية هي المصدر الأساس للهجرة الباحثة عن عمل، وهي في الوقت نفسه المصدر الأساسي لتكوين الطبقة الدنيا في المدنية ذاتها (عودة، 1974، ص 50)، وهذا الأمر يرجع لأمور عدة، ولعل أهمها تزايد معدلات البطالة في الريف المصري من 1.1 % عام 1960 م إلى 13.7% وخاصة عمال التراحيل والأجراء وتفضل هاتان الفئتان الهجرة للمدينة بدل الخضوع لأشكال الاستغلال شبه الإقطاعي في الريف (السيد، 396،

2003). ويرى الباحث أن هجرة الأسر الفقيرة واستمرار الفقر لا تعرف إلا الأقوياء، كل هذا يجعل الأطفال يدفعون بقوة – من قبل أسرهم– إلى أصحاب الورش والأعمال، خصوصا الأعمال الهامشية الذين يعاملون الأطفال أيضا بقسوة، مما يضطر الأطفال إلى الهروب من شر القسوة ويؤكد أحد الباحثين، أن هروب الصغار من القرية إلى المدينة نتيجة قسوة العمل في الأرض وضغوط الأسرة وفي حالة هجرة الأب الموقتة إلى المدينة، فإن الأحوال تزداد قسوة على الطفل من أسرته، خاصة في حالة وجود زوجة الأب، مما يؤدي إلى هروب الطفل من القرية إلى المدينة، ليواجه شوارع المدينة بمفرده ويتشرد (صديق، ص 40).

4- **نمو وانتشار التجمعات العشوائية:** تعد المناطق العشوائية بؤر توتر اجتماعي دائم للمجتمع (فؤاد، 1998، ص 27). والواقع أن المناطق العشوائية ماهي إلا مناطق مفتوحة، ويطلق عليها بعض علماء الأنثروبوبوجيا مصيدة الفقراء والحرمان Derprivation Poverty trep pelts of Misery حيث يسودها عدم التنظيم الاجتماعي فهي حضانات لجميع الأمراض الاجتماعية من فقر واغتراب وجرائم وعدم تكيف ... ويسكنها المهاجرون من المناطق الريفية والذين يتسمون بالأمية والبطالة وعدم القدرة على الاندماج في حياة المدنية. كما تتسم هذه المناطق بعدم وجود التماسك الاجتماعي أو التعاون بين أفرادها. ويوصف سكان هذه المناطق من قبل بعض العلماء " بالهامشيين الحضريين " فهم جغرافياً يسكنون أطراف المدن، وهم طبيعيا محرومون من الخدمات العامة، وهم اقتصاديا واجتماعيا بعيدون تماماً عن الحياة الحضرية. كما أوضحت إحدى الدراسات أن التجمعات العشوائية تعتبر البؤرة الأولى والأساسية المفرزة والمستقبلة لأولاد الشوارع، فغالبية هؤلاء الأطفال ينتشرون ويعيشون في هذه التجمعات وبداخلها (النيال، ص 18).

5- **البطالة:** تمثل البطالة مشكلة أساسية في المجتمع المصري، ففي أعقاب تباين فلسفات الدولة الاقتصادية، رغم تراجع معدلاتها لأن خطورة المشكلة لا تكمن في حجمها ولكن أيضا في اتساعها بحيث تشمل كافة قطاعات وشرائح المجتمع المصري (عثمان، والجبالي، 2002، ص 58).
ويوضح تقرير البنك الدولي عام 2000 ارتفاع نسبة البطالة إلى (11.3%). في حين يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 م إلى معدل إجمالي البطالة (8.3%).
6- وطبقا لأحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وصلت البطالة عام 2002م إلى 10.2% في مصر، ثم توالى الارتفاع لتصل عام 2003 إلى 11% (الجهاز المركزي،

2004، ص 2). وهناك إقبال ورغبة لدى أصحاب العمل في تشغيل الأطفال لانخفاض أجورهم وللتهرب من الالتزامات قبلهم، دون إدراك من جانبهم أن هذا يساهم في بطالة البالغين، ثم إن البالغين أنفسهم يدفعون بأطفالهم إلى سوق العمل لأنهم يعانون من ضيق فرص العمل أمامهم، ويخلق هذا دائرة مغلقة يصعب الخروج منها. وتتدهور الظروف النفسية والاجتماعية للطفل، نتيجة عمله في ظروف شديدة الضراوة والتأثير على صحته الجسمية. (صديق، ص 33).

7- **اتساع القطاع غير الرسمي:** تمثل العمالة غير الماهرة والأميون نسبة كبيرة من العاملين في الأنشطة المشروعة بالقطاع غير الرسمي، سواء كانت أنشطة محددة الموقع ولذا فإن دخولهم منخفضة ويطلق عليها " فقراء الحضر" Urban poor وتختار هذه الأنشطة الميادين والأرصفة والشوارع المزدحمة موضعا لها. وتتميز بالثبات إذ يلتصق عادة بالمواقع المركزية أي بجوار المسارح والميادين العامة ومواقف السيارات ومحطات القطارات والمواقع السياحية (مشهور، 1998، ص17) فالأمر في هذا القطاع لم يقتصر على الكبار فقط أو بمعنى أدق مسئولي الأسر الفقيرة (الأب أو الأم)، لكن طال الأطفال، ودفع إلى الاستعانة بمزيد من عمالتهم، حيث أنها غير مكلفة لصاحب العمل، وترجع انتشار هذه العمالة لأسباب منها الفقر. وبذلك يشكل الأطفال الفقراء المهملون مكونا رئيسيا من مكونات العمالة الحضرية في أنشطة القطاع غير الرسمي مبكرا إلى سوق العمل الحضري (تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والثالثة عشرة ويفتقد الأطفال في هذا القطاع الرعاية، ويتعرضون لظروف سيئة، حيث تغيب الرقابة الرسمية ولا يعمل الأطفال في الغالب في القطاع الرسمي، حيث ظروف العمل أفضل بسبب حظر القانون عمالة الأطفال الأقل من 12 سنة، وحيث يتميز هذا القطاع بالمؤسسات الأوسع ضخامةً التي تستخدم تكنولوجيا أكثر تقدماً، (مصطفى، وعازر، ص 2). ويمكن أن يضيف الباحث لذلك أن اتساع مجموعات البشر التي تتحايل على الرزق تخلق أبوابا وأشكالا مبتكرة من الارتزاق غير المشروع، والذي يتضمن استغلال أطفال الشارع في نشاطات إجرامية أو في التسول. وإذا ما تمثلنا الزيادة المتواترة في عدد السكان الذين يعتمدون في دخلهم على سوق العمل غير الرسمية تمثلنا الارتفاع الرهيب المتوقع في أعداد أطفال الشوارع.

8- **العملية التعليمية – التسرب من التعليم:** وفى ظل التغيرات التي شاهدها المجتمع المصري، فإننا نستطيع أن نؤكد أن التسرب الدراسي يمثل المضخات الأساسية لنمو ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري، فهو أحد انعكاسات سوء المنظومة التعليمية، وتتعلق خطورة التسرب في أحد جوانبها بتزايد

أعداد المرتدين للأمية، مما يساعد على ارتفاع نسبتها بين أطفال الشوراع (النيال، 2000، ص89). وتشير كثير من الإحصاءات إلى ارتفاع نسب التسرب في المجتمع المصري، حيث يؤكد تقرير أجراه المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي عن الأطفال الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي في عام 1991م إلى أن عدد المقيدين بالفعل بلغ 9.5 مليون طفل في حين بلغ العدد الإجمالي للأطفال في سن التعليم الأساسي 13.787.600 طفل (عازر، ص 47).

9- **وسائل الاعلام: وتلعب** وسائل الاتصال مختلفة المصادر من (تليفزيون – فيديو – قنوات فضائية .... الخ) دورها في جذب الأطفال إليها مع الضعف النسبي لدور المؤسسات التربوية والثقافية الأخرى الأسرية والمدرسية) في الوقت الذي تشهد فيه مؤسسات الاتصال القدرة على الانتشار والتطوير.

10-**الأسباب والأوضاع الأسرية:** يشير التفكك الأسري إلى أي وهن أو سوء تكيف وتوافق أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كلا مع الآخر، ولا يقصرون هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة، بل قد يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما (غيث، والخولي، 2004، ص 135)، نتيجة لتصدع أحد أركان الأسرة وذلك بغياب الأب أو الأم أو كليهما. ويمكن أن يكون هذا الغياب كاملا فيعود إلى الوفاة أو الهجرة للعجز أمام معضلة توفير أسباب الحياة للأسرة، وهو ما أصبح مألوفا في كثير من الأسر التي تعولها نساء بسب هجرة الزوج وتخليه عن الأسرة، أو قد يكون الغياب مؤقتا أو بصورة متقطعة بسب السجن مثلا أو الهجرة للعمل. وفي حالة ثالثة يكون الغياب فعليا رغم الوجود المادي للأبوين، وذلك في حالات العجز المادي أو المرض الشديد أو العمل في أعمال تستغرق معظم الوقت أو الجمع بين عملين لتوفير القوت الضروري للأسرة. وفي حالات أخرى يكون هناك نمط من الغياب، وهو غياب القدوة الحسنة التي يفتخر بها الطفل، وذلك بانحراف أحد الأبوين مثلما في حالات الإدمان أو العمل في الدعارة. وكل هذه الأنماط من غياب الوالدين (خليل، ص40)، يصبح المناخ داخل البيت غير متكافل ينقصه التوجيه اللازم من الأب، أو الحنان والرعاية من الأم، فيتعرض الأطفال إلى التسيب وحرمانهم من النشأة الطبيعية في ظل رعاية الوالدين وتربيتهما وتوجيههما، الأمر الذي يخلق عندهم عقدا نفسية يعانون منها طوال حياتهم، وتكون لديهم أرضية مساعدة على الجنوح والجريمة (عز العرب، 2004، ص218)، والانحراف. لكن الأمر يزداد خطورة في حالة ما إذا كان أحد الوالدين أو كلاهما متزوجين من غير آباء الأطفال، فيؤدي هذا التفسخ إلى

انهيار الكيان الاجتماعي للأسرة، وذلك لأن الأسرة مركبة من مجموع الزوج والزوجة والأبناء، وبحدوث الطلاق تتفكك الروابط الأسرية وينهار البناء الاجتماعي للأسرة وتزول مقومات وجودها، كما يؤدي إلى صراع جانبي بين كل من أسرتي الزوج والزوجة حيث تقع بينهما في العادة خلافات لا نهاية لها ذات مضمون مادي أو معنوي أو تتعلق بالأطفال الذين كانوا ثمرة هذا الزواج (عز العرب، ص 218) فيقود هذا إلى تفسخ في شخصية الأزواج والزوجات. مما يدفعه إلى الهروب للشارع بحثا عن الراحة إذ يصبح المنزل مكانا يسوده القلق والاضطراب والمعاناة بدل أن يسود فيه الأمن والرعاية والإحساس بالأمان. ومن هذا المنطلق نجد أن الكثير من أطفال الشوارع يتركون أسرهم دون عودة ويفضلون التسول في الشارع بحثا عن لقمة العيش عن عودتهم إلى أسرهم (كريم، ص131)، نتيجة لذلك يعاني أطفال الشوارع من فقدان المأوى والفقدان العاطفي لعائلاتهم (childhope asia).

عاشرا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولا:منهج البحث: لقد تم الاعتماد على المنهج " الوصفي التحليلي" انسجاما مع طبيعة الدراسة، حيث يهتم بتحديد الظروف

والعلاقات التي توجد بين الوقائع وتحديد الممارسات الشائعة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات (Bryman.A.quantity 1992, p.89).

ثانيا: أدوات جمع البيانات

1- **أداة الاستبيان:** استخدام الباحث أداة "الاستبيان" مع عينة فئة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف.
2- **أداة المقابلة المفتوحة:** مع عينة المسئولين عن مواجهة الظاهرة.

ثالثا: مجالات الدراسة

1 . المجال الجغرافي: تم اختيار بعض المناطق العشوائية الحضرية بمحافظ الغربية كمجتمع العام للدراسة، حيث تم اختيار حضر مدينتي طنطا والمحلة الكبرى بوجه خاص. حيث وصل عدد أطفال الشوارع بمحافظة الغربية طبقا لعام 2003 إلى 378 حالة تعرضت للانحراف بكافة أنماطها محتلة بذلك المركز الأول بين محافظات الدلتا الخمس والمركز السادس على مستوى الجمهورية.

2- المجال البشري: تم الاعتماد على أسلوب " كرة الثلج Snowball Samphing Technique» للحصول على عينة الدراسة وذلك من خلال البدء بحالتين عمديتين، ومن خلالهما أمكن التعرف على حالات أخرى مشابهة، وتم اختيار عينة عمدية غير عشوائية قوامها 100 طفلا تمثل أطفال الشوارع لإجراء الدراسة عليهم. وبالنسبة لحجم عينة المسئولين عن مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف، فقد تم اختيار عينة البحث من المسئولين عن مواجهة " ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف" بطريقة عمدية قوامها (15) مبحوثا*.

3- المجال الزمني: في فترة إتمام الدراسة للعام 2005.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: لقد اعتمدت الدراسة على أسلوبين إحصائيين يشيع استخدامهما كثيرا في البحوث الاجتماعية التي تجمع بين متغيرين أحدهما كمي والآخر كيفي، يتمثل الأول في اختبار(كا2)، ويتحدد الثاني في معامل التوافق بالإضافة إلى استخدام التكرارات والنسب المئوية.

الإطار الميداني للدراسة:

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية في ضوء أهداف الدراسة والدراسات السابقة والنظرية الموجهة:

1- ما السمات الشخصية لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف؟
2- ما الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضين للانحراف؟
3- ما العوامل التي تساهم في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف؟
4- ما طرق المواجهة ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف؟

المحور الأول: الخصائص العامة لمجتمع البحث:

أولا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية المرتبطة باستمارة المقابلة شبه المقننة مع أطفال الشوارع المعرضين للانحراف".

* تم اختيار عينة البحث بصورة عمدية من خلال شاغلي المراكز القيادية والأخصائيين والذين لديهم خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في هذا المجال.

أولا: البيانات الأساسية للعينة أطفال الشوارع:

1- يوضح التحليل الإحصائي وفقا لسن أطفال الشوارع، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الأطفال في الشريحة العمرية من 16-18 سنة بنسبة 29% وهي الفئة التي يتضح فيها أكثر اكتساب ثقافة وقيم بيئة الشارع. وتختلف تلك النتيجة مع دراسة (غنيم، وناصف) في دراستهما لظاهرة أطفال الشوارع في مدينة القاهرة عام 2000 والتي أكدت بأن الفئة من 12- 14 سنة بنسبة 21% والتي تتساوى مع الشريحة ما بين 10-12 سنة وفي كلتا الشريحتين يدفع الطفل من قبل الأسرة للعمل وهو غير معد لذلك، ونتيجة غياب الرقابة الأسرية للعمل وهو ما يؤدي إلى هروب الكثير من الأطفال إلى الشارع. ويعد ما بعد سن العاشرة أيضا من الفترات الحرجة في حياة الطفل، وخاصة بالنسبة لبداية بزوغ الأحكام والمفاهيم الأخلاقية واستقرار بعض السمات الشخصية والتنبؤ بسمات الشخصية في مرحلة الطفولة والرشد. ثم جاءت الشريحة من 14-16 سنة متفاوتة جدا عن الشريحتين السابقتين. بينما جاءت الشريحة الأقل من عشر سنوات في الترتيب الأخير بنسبة 9%، ويعتبر سن ال 8 سنوات بداية تواجد الطفل في الشارع وذلك ما لاحظه الباحث. ولعل افتقاد الأسرة لفاعليتها وقدراتها على احتواء أبنائها نتيجة الفقر الذي يترتب عليه التفكك الأسري أو الفشل في التعليم، حيث ينتهي الأمر في الحالتين إلى أن يصبح الشارع مكانا يضم هذه الشريحة العمرية من 8-18 سنة. وقد يصبح هذا المكان بؤرة لتعلم الكثير من الانحرافات التي يمكن أن تهدد المجتمع*.

2- يوضح التحليل الإحصائي وفقا لنوع أفراد العينة، حيث إن الغالبية العظمى لأطفال الشوارع من الأطفال الذكور إذ يصل عددهم (82 مفردة) بنسبة 82% وبالتالي تتطابق هذه النتائج مع نتائج معظم الدراسات سواء العالمية، أو المحلية، حيث تقاربت هذه النسبة مع دراسة منظمة (تشايلدهوب) العالمية لعام 1991م، عن ظاهرة أطفال الشارع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقاربت مع دراسة (أبو النصر، 1992)، عن ظاهرة أطفال الشوارع في مدينة القاهرة.

3-الظروف والأوضاع التعليمية لطفل الشارع:

توزيع أفراد العينة وفقا للالتحاق الطفل بالمدرسة

* بسؤال أطفال الشوارع عن سنهم اتضح ان عدد كبير منهم لا يذكر سنه بالتحديد ولذلك قام الباحث بتقسيم الشرائح السنية تقريبيا لتنفيذ ذلك الغرض

المتغير	ك	%
نعم	74	%74
لا	26	%26
الجملة	100	%100

يوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (1) عن مدى التحاق الطفل بالتعليم. حيث إن معظم عينة البحث سبق لهم الالتحاق بالتعليم بنسبة 74% من إجمالي عينة البحث، أما من لم يلتحقوا بالتعليم إطلاقا فقد بلغت نسبتهم 26%، وهذه النتائج تتفق إلى حد ما مع نتائج دراسة " أيمن الكومى " في أن نسبة أطفال الشوارع الذين سبق لهم الالتحاق بالتعليم بلغت نسبتهم 80%، بينما تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة "ثريا عبد الجواد" في أن نسبة 85.7% من أطفال الشوارع لم يلتحقوا بالتعليم من قبل، ومن هذا يتبين بالرغم من تدنى المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأسر هؤلاء الاطفال إلا أن لديهم الرغبة في تعليم أبنائهم ولكن هناك عوامل تدخلت مما دفع هؤلاء الأطفال إلى التسرب أو الهروب من المدرسة وتكون هذه البداية للتعود على الهروب مما يسهل بعد ذلك الهروب إلى الشارع،

ويؤكد الباحث أن مسئولية النظام التعليمي عن تنامي ظاهرة أطفال الشوارع من خلال إضافة رصيد دائم من المتسربين نتيجة المشكلات التي يعاني منها هذا النظام، أو نتيجة فشل الطفل في مراحل الدراسة الأولى، وقد يكون هذا الاستنتاج له شواهده الواقعية إلى حد بعيد، واذا كان التسرب باعتباره سوءة اجتماعية هي مسئولية النظام التعليمي، فإن عجز هذا النظام عن الاستيعاب الكامل للأطفال في هذه الشريحة العمرية يمثل سوءة أخرى تسهم في حجم الظاهرة.

4-الظروف والأوضاع العملية والمهنية لطفل الشارع:

توزيع عينة البحث وفقا للعمل

المتغير	ك	%
نعم	77	%77
لا	23	%23
المجموع	100	%100

يوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (2) وفقاً لالتحاق الطفل بالعمل الأول، حيث أن 77% من إجمالي عينة أطفال الشوارع لم يخرجوا أو يلجؤوا للشارع مباشرة ولكن كان لهم ارتباط بعمل حرف في البداية، وهذه النتيجة تتفق إلى حد ما مع ما توصل إليه (حسين، 1998) بداية ارتباطهم بحياة الشارع من خلال ما يقومون به من أعمال حرفية ساهمت الأسرة في إيجادها، كما عملت على تشجيعه على الاستمرار بهدف المنفعة الاقتصادية للأسرة. ولكن من ناحية أخرى، أشار هؤلاء الأطفال بأن معظم ما كانوا يتحصلون عليه بالنسبة لهم نوعا من الاستغلال في معظم الأحيان. ونسبة 23% أكدوا أنهم لم يلتحقوا بأي أعمال حرفية قبل خروجهم للشارع وإنما كان خروجهم لأسباب أخرى.

ثانيا: البيانات الأساسية للمسؤولين والمهتمين بظاهرة أطفال الشوارع:

1- أن نسبة الأخصائيين الاجتماعيين احتلت المرتبة الأولى بنسبة 60%من مجموع عينة المسئولين بينما احتلت الوظائف القيادية نسبة 26.67% من إجمالي العينة، في حين جاء العاملون بدون أجر(متطوعين) في المرتبة الثالثة بنسبة 13.33% من مجموع أفراد العينة.

2- أن هناك 26.67%من مجموع أفراد العينة لديهم خبرة في هذا المجال تصل لـ 9 سنوات، وبنفس النسبة السابقة من لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، في حين أكد 20% من مجموع أفراد العينة أن لديهم خبرة تصل إلى سبع سنوات، وأكد 13.33% من مجموع أفراد العينة أن لديهم خبرة 5 سنوات وبنفس النسبة السابقة أشاروا بأن خبرتهم تصل إلى ثلاث سنوات.

3- ولعل ما سبق، يوضح تحقق أحد المعايير التي تم من خلالها اختيار عينة المسئولين عن العمل مع أطفال الشوارع المعرضين للانحراف، إذ أنه يتضح أن أفراد العينة بحكم وظائفهم شديدو الارتباط بظاهرة أطفال الشوارع وتتوفر لديهم المهارة العملية في التعامل مع تلك الظاهرة وعلى دراية كاملة

بأنماطها المختلفة وارتباطها بالعديد من المشاكل التي تؤثر فيها.

ثانيا: الخلفية الأسرية لأطفال الشوارع المعرضون للانحراف؟

توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد أسرهم

المتغير	ك	%
3 أفراد	9	%9
4-6 أفراد	53	%53
7-9 أفراد	26	%26
10 فأكثر	11	%11
لا يعرف أفراد أسرته	1	%1
الجملة	100	%100

يوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (3) وفقا لحجم أسرة أطفال الشوارع

حيث أن 53% من إجمالي أسر العينة يتراوح عدد أفرادهم بين 4-6 أفراد، بينما أشار 26% بأن عدد أفراد أسرهم يتراوح ما بين 7-9 أفراد، في حين أشار 11% من إجمالي العينة بأن عدد أفراد أسرهم أكثر من 10 أفراد، وأوضح 9% بأن عدد أفراد أسرهم لا يزيد عن ثلاثة أفراد، وأوضح 1% بأنه لا يعرف أسرته، ويتضح من ذلك الارتفاع الواضح في حجم أسر أطفال الشوارع إذ بلغت نسبة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 4 إلى أكثر من 10 أفراد 90% من مجموع الحالات. وهذا قد يكون مرجعه لعدم تنظيم الأسرة أو عدم المعرفة به وارتفاع قيمة الإنجاب، ذلك لقيمة الطفل بالنسبة للأسرة كمصدر للدخل لمواجهة العبء الاقتصادي مع أرباب الأسر، وقد أكدت ذلك أكثر الدراسات التي تناولت طفل الشارع، ومنها دراسة " حسين، 1998 " أطفال الشارع في مدينة القاهرة الكبرى، بأن 72% من أطفال الشوارع قد أتوا من أسر يزيد عدد أفرادها عن سبعة أشخاص. وبالتالي فهم يتعرضون لكافة أنواع المخاطر الناتجة عن كبر حجم الأسرة وخاصة إذا ما اقترن ذلك بضيق المساحة السكنية ونقص المساحة المتاحة للطفل داخل المنزل الذى يعيش فيه غالبا، وزيادة معدلات ارتباطه بالشارع أو بالمساحة الجغرافية التي تحيط به، بما يساهم في تطور مفهوم الارتباط بالشارع.

توزيع أفراد عينة البحث وفقا للتماسك الأسرى

نوع الأسرة	ك	%
أسر متكاملة " أب – أم – أخوه "	43	%43
مع الأب	19	%19
مع الأم	16	%16
دون الأب والأم	22	%22
الجملة	100	%100

يوضح التحليل الإحصائي لجدول رقم (4) وفقا لمدى التماسك الأسرى

حيث أن معظم أسر عينة البحث أسر غير متكاملة إما لموت الأب أو الأم أو الإثنين، أو نتيجة لانفصالهما وزواج كل منهما، وبلغت نسبة هذه الأسر غير المتكاملة 57% من إجمالي العينة وهي موزعة كالتالي: من يعيشون بدون الأب والأم بنسبة 22% وهم إما يعيشون بمفردهم أو يعيشون مع إخوتهم أو عند أحد أقاربهم، بينما هناك 19% يعيشون مع الأب، بينما من يعيشون في أسر متكاملة تتكون من الأب والأم والأخوة فبلغت نسبتهم 43% من إجمالي العينة، وتبين من ارتفاع نسب من يعيشون في أسر غير متكاملة إما للفقدان أو الانفصال وهذا يؤدي إلى مزيد من القسوة والحرمان وعدم الرعاية مما يعرضهم لأبشع أنواع الاستغلال، مما يدفع الأطفال إلى الهروب إلى الشارع، وهذا يعني وجود علاقة بين عدم التماسك الأسري ومشكلة أطفال الشوارع، وتتنافى نتيجة هذه الدراسة مع دراسة " الكومي، 2001 " في دراسته عن أطفال الشوارع، بأن عدد الأسر غير المتكاملة بنسبة 88% من إجمالي أسر العينة. حيث يتضح أن نتيجة عدم الاهتمام والرعاية هي إحدى العوامل الأساسية لحماية الطفل حتى لو لم تتكامل أسرته.

العلاقة بين عمل الطفل الأول ومدى التماسك الأسرى للطفل

مدي التماسك الأسري/عمل الطفل الأول	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أسرة متكاملة	35	%45.45	8	%34.78	43	%43
مع الأب	16	%20.78	3	%13.04	19	%19
مع الأم	10	%12.99	6	%26.87	16	%16
دون الأب والأم	16	%20.78	6	%26.087	22	%22
الجملة	77	%100	23	%100	100	%100

كا2 = 3.38 ليست ذات دلالة معنوية عند مستوى 0.05 معامل التوافق = 0.18 توافق ضعيف جدا

تشير بيانات الجدول رقم (5) الذي يوضح العلاقة بين عمل الطفل مبكراً أو الأول ومدى التماسك الأسري، إذ بلغت نسبة الأطفال الذين يعيشون في أسرة متكاملة من الأب والأم والأخوة 43% من مجمل أفراد العينة. وترتفع في نسبة الأطفال الذين كانوا يعملون قبل هروبهم للشارع إذ تبلغ 45.45%، وقد يرجع ذلك إلى اتخاذ الإعالة صورة عكسية لما ينبغي أن تكون عليه، حيث بلغت على الكثير من الأسر في المستويات الدنيا من المجتمع صور إعالة الصغار للكبار داخل الأسرة، حيث ينظر للطفل أحيانا بأنه يمثل مصدرا للدخل من خلاله عمله مبكرا، ويتزايد هذا التوجه حينما يكون دخل الأسرة قليلاً أو شبه معدوم، حيث يمكن التخلي عن الطفل بسهولة كالزج به للعمل في أعمال غير آدمية أو غير مناسبة مع قوته وقدراته العقلية وهو في سن صغير. بينما ترتفع نسبة عمالة الطفل قبل هروبه للشارع بالنسبة للأطفال الذين يعيشون مع الأب دون وجود الأم لفقدها للوفاة أو نتيجة الانفصال، حيث بلغت 20.078%، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم آباء أفراد العينة يعملون في مهنة رثة ذات دخل متدني وبالتالي لا يفي بمتطلبات أسرهم، وكثير من هؤلاء الآباء يتعاطون مواد مخدرة وبالتالي يدفعون أبناءهم إلى العمل سواء في نفس مهنهم أو الزج بهم إلى أحد الورش أو الأعمال الأخرى مثل جمع القمامة والفضلات ... الخ. في حين جاءت النتيجة على عكس المتوقع ممن يعيشون مع الأم دون الأب وبنسبة كبيرة لم يلتحقوا بعمل سواء في ورش صناعية أو أعمال

خدمية قبل هروبهم إلى الشارع بنسبة 26.087%، وقد يرجع ذلك إلى أن أغلب الأمهات إما يعملن ببيع السلع الهامشية أو التسول ويتلقين مساعدات من فاعلي الخير لتربية أبنائهن. وكذلك ارتفعت نسبة من لم يعمل قبل الهروب إلى الشارع في الأسر التي يعيش فيها أطفال الشوارع دون وجود الأب أو الأم، إما لفقدهم أو انفصالهم وكل منهم تزوج وترك الطفل إما لأخوته أو مع أحد أقاربه مثل الجد أو الجدة بنسبة 26.087% دون رعاية أو اهتمام من قبل الوالدين، وبالتالي يكون هروبهم للشارع أسرع وأسهل لخروجه للتسول أو القيام بأنواع من الممارسات الأخرى، أو يجذبه آخرون من الأطفال المنحرفين لزينوا له حياة الشارع. وقد تبين عدم وجود علاقة ارتباطية بين عمل الطفل الأول قبل هروبه واعتماده على حياة الشارع ومدى التماسك الأسري من خلال اختبار (كا2)، حيث قد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05). الأمر الذي يعني أن تماسك الأسرة عامل غير مهم ومؤثر في خروج الطفل للعمل مبكراً ، ولقد صاحب ذلك وجود توافق (ضعيف جداً) بين مدى التماسك الأسري وعمله.

توزيع أفراد العينة وفقا لمهنة الأب

المتغير	ك	%
موظف	9	%9
تاجر	2	%2
حرفي	14	%14
بائع متجول	13	%13
ماسح أحذية	7	%7
عامل عادي	15	%15
بواب	2	%2
قهوجي	2	%2
عامل نظافة	3	%3
طبال	1	%1
خادم	2	%2
عربجي	2	%2

عامل زراعي	3	%3
صاحب مراجيح	1	%1
لا يعمل	10	%10
لا يعرف مهنته لأنه لا يعرف أسرته	1	%1
متوفى	13	%13
الجملة	100	%100

يوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (6) في توزيع أفراد العينة حسب مهن آبائهم

حيث جاءت المهن الهامشية في مقدمة المهن التي يعمل فيها الآباء وذلك بنسبة 23% وهي موزعة كالتالي 13% بائعين متجولين، 7% ما سحي أحذية، 3% يعملون كعمال نظافة. يلي ذلك بنسبة 15% من يعملون كعمال عاديين كالشيال (الحمال)، وعمال مساعدين في أعمال البناء والمعمار، يلي ذلك بنسبة 14% من إجمالي العينة يعملون بمهن حرفية كنجارين وسائقين وحدداين وكموجية، أما من فقدوا والدهم لوفاة بلغت نسبتهم 13% ويلي ذلك من لا يوجد لديهم أي عمل بنسبة 10%من إجمالي عينة البحث، ثم جاءت نسبة 9% يعملون كموظفين حكوميين، في حين وصلت نسبة من يعملون بأعمال شاقة هامشية طفيلية بلغت نسبتهم 8% وهي موزعة كالتالي: عربجي بنسبة 2%، خادم لدى الغير بنسبة 2%، بواب بنسبة 2%، صاحب مراجيح بنسبة 1%، طبال بنسبة 1% وبلغت من يعملون بالزراعة كعمال زراعيين 3%، في حين بلغت نسبة من يعمل بمهنة التاجر 2%، و عامل مقهى (قهوجي) بنفس النسبة السابقة، وأكد 1% بأنه لا

يعرف أسرته. وتعكس هذه المهن في حقيقة الأمر الوضع الاقتصادي المتدني سواء من المهن غير الثابتة والمتغيرة (الحرفيين)

أو الأعمال الهامشية التي لا تفي بمتطلبات الأسرة.

توزيع أفراد العينة وفقا لمهنة الأم

يوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (7) وفقا لمهنة الأم، حيث أن الأمر يزداد سوءا إذا ما أدركنا مهنة الأم، حيث أن الأمهات اللائي لا يعملن بنسبة 55% فهن ربات بيت، وأن من يعملن في أعمال هامشية بلغت نسبتهم 24% موزعة على النحو التالي بائعة متجولة 16%، خادمة منزلية عند الغير 5.02%، ومتسولة والذي يعتبر ذلك مصدر رزقهم بنسبة 3%، وأن نسبة 17% من إجمالي العينة أمهاتهم متوفية ويعتبر ذلك ضمن أهم الأسباب للهروب من أسرهم لعدم وجود الرعاية، في حين وصل

المتغير	ك	%
ربة منزل	55	%55
خادمة منزلية عند الغير	5	%5
بائعة متجولة	16	%16
موظفة	3	%3
متسولة	3	%3
لا يعرف لأنه لا يعرف أسرته	1	%1
متوفية	17	%17
الجملة	100	%100

من لا يعرف أسرته حالة واحدة فقط تمثل 1% من مجموع عينة الدراسة. وباختصار فإن الوضع المهني سواء للأم أو للأب يتسم بالتدني الشديد مما قد يعد أحد العوامل الفارقة في دفع هؤلاء الأطفال إلى الشارع. وهنا نستطيع أن نقرر أن الوضع المهني لأسر هؤلاء الأطفال يتسم بعدم الاستقرار حيث أن مهنتهم تخضع لظروف يحددها سوق العمل، فضلا عن أن دخل الأسر أو الكسب الذي يكتسبه الأب والأم يتوقف على استمرارية العمل، ولذلك فإن مثل هذه الأسر تكون في أدنى شرائح الفقراء والذين يتميز الكثير منهم بعدم الاستقرار في عمله أو في الكسب حتى لو كان ضئيلا.

توزيع أفراد عينة البحث وفقا لأساليب التنشئة الاجتماعية

المتغير	ك	%	
أنا مليش أي أهمية في الأسرة	36	%11.04	
أبويا وأمي بيعاملوا إخوتي أحسن مني	21	%6.44	
لما بيشوفو معايا فلوس بياخدوها	42	%4.29	
بيضربونى	47	%12.88	
شتيمة وقسوة	55	%14.411	
بيطردونى من البيت	35	%16.87	
الكي بالنار	19	%10.73	
الحبس في البيت	17	%5.82	
بيتركونى لوحدى في البيت	3	%5.21	
قسوة مرات الأب	21	%92.	
صعق بالكهرباء	4	%6.44	
ربط بالحبل والجنزير	7	%1.22	
محدش بيدينى مصاريف	5	%2.14	
عتاب ولوم	14	%1.53	
الجملة	326	%100	

ويوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المعاملة الوالدية للطفل أو من يقوم مقامهما، وكذلك يوضح الجدول مدى تباين وتداخل أنماط التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها أطفال الشوارع فى أسرهم سواء قبل لجوئهم إلى الشارع أو أثناء ترددهم على أسرهم من قبل. حيث جاء أسلوب "الشتيمة والقسوة "يمثل النمط الأول من أنماط التنشئة الاجتماعية بنسبة 16.87%، وذلك نتيجة الضغوط الأسرية الناتجة عن الظروف المعيشية المتدنية، في حين احتل أسلوب" الضرب" كأحد أساليب المعاملة الوالدية في عملية التربية والتنشئة ثانيا بنسبة 14.41%، والحقيقة أن كثيرا من الآباء يعتقدون أن العقاب البدني نوع من الأساليب التربوية الهامة تقتضيها عملية

تربية الطفل وتعويده على السلوك السوى، غير أن واقع الأمر يبين أن العقاب وخاصة البدني كوسيلة من أساليب التنشئة يمثل خطورة لأنه قد يجنح بالطفل إلى أساليب غير سوية. ثم جاء أسلوب استغلال الطفل ماديا من قبل الأسرة في المرتبة الثالثة بنسبة 12.88% حيث غالبا ما يكون أفراد الأسرة الكبار عاطلين ويعتمدون على دخل عمل أطفالهم، في حين جاء أسلوب عدم الاهتمام واللامبالاة من قبل الأسرة تجاه الطفل في المرتبة الرابعة بنسبة 11.42%، فالطفل يخرج من البيت ويتركه لأيام دون أن يسأله أحد فيتعود على ذلك. ثم جاء أسلوب الطرد من البيت في المرتبة الخامسة بنسبة 10.73% ثم توالت أساليب وأنماط التنشئة الاجتماعية الخاطئة كالتمييز بين الأبناء في المعاملة بنسبة 6.44%، ويحدث هذا التفضيل نتيجة وجود زوجة أب أو عمل ومساعدة بعض الأطفال لأسرهم دون آخرين، ويكون هذا الطفل عالة عليهم. ثم بنفس النسبة السابقة تأتي قسوة زوجة الأب ومعاملتها السيئة لأطفال الزوج، ثم أساليب العقاب المختلفة والخاطئة التي تؤدي بالفعل محاولة البحث عن عالم أكثر حرية "كأسلوب الكي بالنار بنسبة 5.82% وأسلوب الحبس في المنزل بنسبة 5.21%. ثم جاء بعد ذلك أسلوب أقل حدة من أساليب العقاب البدني ويعتبر أحد أساليب الإيذاء النفسي "العتاب واللوم "بنسبة 4.29% ثم توالت الأساليب الخاطئة الأخرى " كالربط بالحبل والجنزير" كأحد أساليب العقاب العنيفة بنسبة 2.14% وأسلوب عدم إعطاء الطفل مصاريف يومية نتيجة الظروف المعيشية السيئة وكثرة عدد الأولاد في الأسرة، ثم أسلوب الصعق بالكهرباء بنسبة 1.22% وهي نسبة مرتفعة كأسلوب عنيف من أساليب التربية، ثم أسلوب ترك الطفل وحيدا بالمنزل دون اهتمام به بنسبة .92 %. وبذلك يتضح أن كل هذه الأساليب التي يتعامل بها أسر هؤلاء الأطفال كلها أساليب غير سوية من التنشئة الاجتماعية، تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي الفعلي لأسر حالات الدراسة الذي يعيشه هؤلاء الأطفال الذين يجوبون الشوارع ويعملون بالتسول.

توزيع افراد العينة وفقا لارتكاب احد افراد الاسرة لجريمة

المتغير	ك	%

أبويا	33	%35.48
أمى	7	%7.52
حد من أخواتي	23	%24.73
حد من قرايبى	30	%32.25
الجملة	93	%100

يوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم(9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ارتكاب أحد أفراد الأسرة لجريمة، حيث أن (35.48) من إجمالي عينة البحث هم الآباء، وينتج عن ذلك أن تصبح الأسرة بدون عائل، مما يضطر الأطفال في كثير من الأحيان ترك المدرسة للعمل لمساعدة الأسرة ونتيجة عدم المتابعة يلجأ الطفل للشارع، ويلي ذلك تعرض أقارب [1] الطفل للسجن بنسبة 32.25%، بينما جاء إخوة الطفل في المرتبة الثالثة بنسبة 24.73%، ثم كان ترتيب الأم بنسبة 7.52%، ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين لجوء الطفل للشارع وعيشته في أسرة ذات أصل إجرامي مما يعكس الخلفية الأسرية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المدنية.

توزيع أفراد العينة وفقا لنوع الجريمة التي ارتكبها أحد أفراد الأسرة

المتغير	ك	%

[1] المقصود من أقارب الطفل هم (الأعمام، الأخوال، العمات، الخالات)

سرقة	23	%22.77
خناقه	36	%35.64
تسول	6	%5.9
نصب	14	%13.86
بيع سلع مغشوشة	4	%3.96
مخدرات	9	%8.91
قتل	5	%4.95
دعاره	1	%0.99
تحرى	2	%1.98
هتك عرض	1	%0.99
الجملة	101	%100

يوضح التحليل الإحصائي للجدول رقم (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نوعية الجرائم التي ارتكبها أفراد أسر عينة أطفال الشوارع، حيث أن 35.64% بسبب الخناقات، ويلي ذلك السرقة بنسبة 22.77% ثم جاء النصب بنسبة 13.86 % ثم تجارة المخدرات أو حتى إدمانها بنسبة 8.91% ثم بيع السلع المغشوشة منتهية الصلاحية بنسبة 3.96%، وجاء بعد ذلك القبض للتحري والاشتباه بنسبة 1.98 % ويلي ذلك هتك العرض والدعارة بنسب متساوية بلغتا 99% لكل منها. ومن الملاحظ أن معظم هذه الجرائم والأعمال المنافية للقانون ليست بالسهولة ولكنها تستوجب السجن، مما يكون له تأثير سلبي على تنشئة أطفال هذه الأسر، وهذا إن دل إنما يدل على أن أطفال الشوارع ينتمون إلى أسر ذات مستوى اجتماعي واقتصادي وتعليمي منخفض ومتدني نتيجة لانتشار الأمية وتدني مهمة أفراد تلك الأسر وقلة الدخول مما يستوجب البحث عن مصدر غير سليم وشرعي للحصول على متطلبات الحياة.

العوامل التى تساهم فى انتشار ظاهرة أطفال الشوارع المعرضين للانحراف من وجهة نظر المسؤولين والمهتمين بالظاهرة؟

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية المرتبطة باستمارة مقابلة المسئولين عن مواجهة الظاهرة، ويتضح من تحليل هذه المقابلات أن أسباب انتشار المشكلة كما أكدها أفراد العينة تتمثل في الأسباب الآتية:

1- تدني الحالة الأسرية للطفل فهي تلعب دوراً كبيراً في انتشار الظاهرة.

2- يلعب تدني الظروف السكنية لأسرة طفل الشارع وخاصة المنتشرة في المناطق العشوائية الأشد فقراً دوراً كبيراً في انتشار الظاهرة.

3- تدني الحالة التعليمية للطفل والتسرب التعليمي دوراً هاماً في انتشار المشكلة.

4- تلعب عمالة الطفل مبكراً دوراً في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع.

5- تلعب وسائل الإعلام وخاصة ما تبثه من مواد إعلامية متدنية وسيئة (كالعنف والجريمة والجنس ... الخ) دوراً في انتشار الظاهرة.

6- يلعب الشارع نفسه دوراً هاماً في جذب الطفل وبخاصة إذا توافرت عوامل الطرد السابقة.

تلك الأسباب الناتجة عن وجود خلل اجتماعي واقتصادي أثر بصورة كبيرة على الأسر الفقيرة في المجتمع المصري، وانعكس تأثيره مباشرة على أطفال تلك الأسر مما أسهم في تزايد حجم ظاهرة أطفال الشوارع. ولقد تمثلت هذه الأسباب السابقة في الآتي:

<u>الأسباب الأسرية:</u>

1- التفكك الأسري المتمثل في الانفصال الأسري الذي ينتج عن الهجر أو الطلاق وذلك بنسبة 73.33% من إجمالي عينة المسئولين، وبالتالي يفقد الطفل أحد أركان الأسرة سواء أكان الأب أو الأم أو كليهما. وبذلك تقل الرعاية والتوجيه الأسري فيكون الطفل إلى حد كبير عرضة للانحراف.

2- سوء وانخفاض دخل الأسر الفقيرة والتي تسهم بشكل كبير في إفراز ظاهرة أطفال الشوارع من خلال انخفاض دخل هذه الأسرة وذلك بنسبة 53.33% من إجمالي عينة المسئولين، حيث أن أغلب هذه الأسر يعاني من بطالة أفرادها المستمرة أو المتقطعة، ويعمل معظمهم في مهن رثة ومتدنية وترتبط بمواسم معينة، مما ينعكس على أطفالهم في وراثة تلك المهنة والزج بهم في أعمال متدنية لا تتناسب

مع قدراتهم الجسمية والعقلية مما يعزز من هروب الطفل للشارع.

4- حجم الأسرة، حيث أكد 53.33% من مجموع أفراد عينة المسئولين أن زيادة عدد أفراد الأسرة له تأثير كبير علي الاهتمام ورعاية الأسرة وخاصة إذا تناسب ذلك مع قلة دخلها وانخفاض مستواها التعليمي، وضيق السكن يكون له كبير الأثر خاصة على الأطفال، سوء معاملة الوالدين للأبناء أو أحد أبنائهم والتي تتمثل إما بالتدليل الزائد أو الحماية الزائدة أو الإفراط في أساليب العقاب كالقسوة والضرب وذلك بنسبة 46.67% من إجمالي أفراد العينة.

5- انهماك الوالدين في أعمالهم لتلبية احتياجات الأسرة كبيرة العدد في ظل ارتفاع الأسعار وكثرة المتطلبات، أو سفر أحدهما أو سفرهما معاً وترك أولادهم بدون رعاية أو رقابة وذلك بنسبة 40% من إجمالي عينة المسئولين مما يكون له كبير الأثر على أطفالهم.

6- كثرة الخلافات والمشاكل الأسرية وانعزالية أفرادها عن بعضهم البعض وافتقاد الطفل للحنان ولعاطفة الوالدين داخل الأسرة وذلك بنسبة 40% من إجمالي عينة المسئولين.

7- ضعف المبادئ التربوية والقيم الدينية وبالتالي وجود تفكك أخلاقي لدى الأسر التي تفرز أطفال الشوارع وذلك بنسبة 40%، وذلك يتضح أكثر في أطفال الشوارع لتقليدهم لسلوكيات أسرهم الخاطئة مثل المعاملة بالعنف والقسوة والسرقة والاعتداء الجنسي على زملائهم في الشارع.

8- الإهمال الأسري وترك الوالدين أطفالهم دون توجيه وذلك بنسبة 26.67%.

9- ترتيب الطفل بين إخوته والتمييز في المعاملة، حيث يغلب على الأسر في المجتمع المصري تدليل "البكر" أو الأكبر، وذلك بنسبة 20% من إجمالي عينة المسئولين مما يكون له أثر على نفسه الطفل.

الأسباب السكنية:

التي تجعل الظروف السكنية المتدنية طاردة للطفل خارج الأسرة. كما بينتها المقابلات التي أجريت على المسئولين:

1- تتميز المناطق العشوائية بالتكدس السكاني وانخفاض مستوى المعيشة لمعظم قاطنيها، لأن معظم قاطنيها يعملون في مهن رثة ومتدنية كجمع القمامة والمتسولين.. الخ وتعد بيئة خصبة للانحراف لما لها من خصوصية من حيث طبيعتها وجغرافيتها وبعدها عن السلطات الحكومية وأجهزة الأمن، وبذلك

تسمح بإيواء الخارجين عن القانون. مما يكون له تأثيره السيئ في جذب هؤلاء الأطفال في مثل هذه الأعمال وذلك بنسبة 60% من إجمالي عينة المسئولين.

2- انتشار الكثير من القيم والعادات السيئة في هذه المناطق لقسوة الحياة فيها بما يشجع على العنف في التعامل، والتعامل مع الرذيلة ولا تنكرها إما لعدم القدرة على مواجهتها أو لاتخاذها مصدراً للكسب كالاتجار في المخدرات والدعارة، وغير ذلك من السلوكيات المرفوضة قانونياً واجتماعياً بنسبة 33.33%.

3-يفتقد السكن في تلك المناطق إلى الحد الأدنى من المقاومات الصحية وارتفاع معدل المواليد بسبب انخفاض الوعي لديهم، كذلك انخفاض الدخل مما يجعلهم فريسة سهلة للأمراض بكافة صورها، وكذلك سوء حالة التغذية بين الأهالي لقلة دخل الفرد بهذه المناطق وتم توضيحها بنسبة 26.67% من إجمالي العينة، مما يساعد على هروب من هذه الحياة الصعبة.

4- ضيق السكن مقارنة بزيادة عدد أفراد الأسرة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التزاحم، مما يؤدي إلى تعرف الطفل على أمور كالمعاشرة الجنسية بين الوالدين في سن مبكرة ويبحث عن تقليد ذلك . وغيرها من الآثار الضارة للتزاحم السكاني وتم توضيح ذلك بنسبة 20%. وعرض الظواهر السلبية لهذه المناطق لا يعكس بالضرورة إدانة لساكني هذه المنطقة، بل يعكس معاناتهم من الإهمال في مواجهة مشكلاتهم نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في بيئة المجتمع المصري.

الأسباب التعليمية:

التي تجعل الظروف التعليمية المتدنية طاردة الأطفال وبالتالي الهروب إلى الشارع كما بينتها المقابلات التي أجريت على المسئولين:

1- تكدس وحشو وعدم ملاءمة المناهج مع قدرات الأطفال والتركيز على الجانب النظري التلقيني، وجعل الجانب العملي على هامش العملية التعليمية مما يجعل الطلاب غير متكيفين مع المنهج الدراسي، وتم توضيح ذلك بنسبة 40% من إجمالي عينة المسئولين.

2- التسرب من التعليم، وعدم إكمال الطفل مرحلة التعليم الإلزامي وتم توضيح ذلك بنسبة 40%.

3- سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالأسرة مثل انخفاض دخل الأسرة وانخفاض المستوى

التعليمي لتلك الأسر مما يصعب على أطفالهم إكمال دراستهم وتم توضيح ذلك بنسبة 33.33%.

4- قسوة المعلمين وضعف مستوياتهم وقدرتهم في التعامل مع النوعيات والقدرات المختلفة للطلاب واكتشافهم مما يكون عامل طرد للطفل من المدرسة وذلك بنسبة 33.33%.

5- رسوب الطفل المتكرر في الدراسة وترجع لأسباب خاصة بالمدرسة وأسباب خاصة بالأسرة وأسباب خاصة بالطفل في ضعف قدرته على الاستيعاب والتحصيل وذلك بنسبة 26.67%.

6- تكدس الفصول وارتفاع الكثافة، مما يساهم في ضعف استيعاب الطلاب وكثرة المشاكل والخلافات بين الطلاب مما يسهل عملية طرد الطلاب بنسبة 26.67%.

7- إهمال الأسرة في متابعة أبنائها في الدراسة نتيجة لانشغالها وضعف مستواها الاقتصادي والتعليمي بنسبة 20%.

8- مصاحبة أصدقاء ورفاق السوء سواء في المدرسة أو خارجها مما يساهم بشكل كبير في تكرار غياب التلميذ بالتالي تسربه من الدراسة وتم توضيح ذلك بنسبة 20% من إجمالي عينة المسئولين.

9-ضعف قيام الإدارة المدرسية بدورها من خلال فاعلية المتابعة والمساعدة على اكتشاف القدرات والمواهب وتفعيل كل الطاقات الموجودة وتوظيفها، وخاصة عدم قيام الأخصائي الاجتماعي بدوره المنوط به من خلال اكتشاف الطلاب دائمي الهروب، كثيري الغياب، وكثيري المشاجرات... الخ، وتتبع حالتهم ومعرفة ظروفهم لمواجهة ما يقابلهم من مشاكل وصعوبات وتم توضيح ذلك بنسبة 13.33%.

د) الأسباب العملية:

التي تجعل العمل الذي يقوم به الطفل طاردا له إلى الشارع كما بينتها المقابلات التي أجريت على المسئولين:

1- عدم تناسب العمل مع قدرات وإمكانيات الطفل الجسمية والعقلية حيث التحق معظم أطفال الشوارع قبل هروبهم للشوارع من أسرهم وهم صغار السن وذلك بنسبة 40% من إجمالي عينة المسئولين.

2- الانضمام إلى رفاق السوق من خلال العمل وخاصة عند توافر النقود، مما يؤدي إلى إتيان سلوك

منحرف كالسرقة والإدمان وقيامه بتقليدهم في أمور كثيرة مثل التدخين والجنس وخلافه بنسبة 40%.

3- سوء معاملة صاحب العمل للصبية بكثرة تشغيلهم وإيذائهم بدنياً ونفسياً من خلال الضرب والشتيمة وإكسابهم سلوكيات سيئة مثل تعليمهم تدخين الشيشة.. الخ، وتم توضيح ذلك بنسبة 26.67%.

4- العمل لفترة طويلة خارج المنزل وأحياناً المبيت، مما يؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية بين الطفل وأسرته فيتعود على البعد عن أسرته مما يمهد لهروبه للشارع وتم توضيح ذلك بنسبة 26.67%.

5- التحاق معظم أطفال الشوارع قبل هروبهم إلى مهن تساهم في انتشار الظاهرة وإتيان سلوك منحرف مثل ورش تصليح وصناعة الأحذية حيث يتعامل الأطفال مع "الكلة"، مما يمهد استنشاقها، والتعود عليها.

6- كثرة تعرض كثير من الأطفال أثناء القيام بالأعمال التي يقومون بها لإصابات تصل أحياناً لدرجة الخطورة، والتي تنتج عن عمل الطفل مبكراً لعدم تناسب ذلك مع قدراته العقلية، والجسمية وذلك بنسبة 20% من إجمالي عينة المسئولين.

7- عدم متابعة الأسرة للطفل في عمله والإلمام بظروف العمل الملتحق به وبدء تقبله واكتسابه المهارات من خلال هذا العمل وتم توضيح ذلك بنسبة 20%.

8- قلة أو انعدام دخل الطفل من العمل الذي يقوم به حيث يعتبره صاحب العمل صبيا تحت التدريب، يؤدي ذلك إلى أن الطفل يقوم ببحث عن عمل يدر عليه دخلا دون تدريب أو إرهاق مثل التسول وغسل السيارات وبيع السلع التافهة، تلك الأعمال الهامشية التي يشتهر بقيامها أطفال الشوارع بنسبة 6.67%.

هـ) الأسباب الإعلامية:

التي تجعل وسائل الإعلام تلعب دوراً في انتشار الظاهرة كما بينتها المقابلات التي أجريت على المسئولين:

1- قيام الطفل بالتقليد والمحاكاة لبعض الشخصيات والسلوكيات المختلفة التي تعرضها الأفلام مثل شخصيات متعاطي المخدارت، السارق، المتسول، رئيس العصابة... الخ من الشخصيات التي يمكن أن يقوم بها طفل الشارع أو الطفل قبل هروبه من الضغوط الأسرية بنسبة 33.33%.

2-ميل الطفل إلى تقليد العنف كما تصوره الأفلام والمسلسلات والبرامج التي تعرض ذلك كالمصارعة والملاكمة.. الخ، وتم توضيح ذلك بنسبة 33.33% من إجمالي العينة.

3- عرض مواد إعلامية سيئة، والتي تعرض من خلال أفلام الفيديو والقنوات الفضائية، كأفلام العري، والصور العارية في المجلات مما يؤدي لرغبة الأطفال وخاصة في سن المراهقة في البحث عن هذه الموضوعات وتقليدها بنسبة 20%.

4- المفاهيم والعادات والخبرات الخاطئة التي يكتسبها الطفل من وسائل الإعلام، حيث أن وسائل الإعلام تفرط في عرض الجرائم وتقلل من عرض حل للمشكلة، مما يكون له أثره على اكتساب الطفل لهذا المعروض وذلك بنسبة 13.33% من مجموع عينة المسئولين.

و) ما هي الأسباب التي تجعل الشارع عنصر جذب لهؤلاء الأطفال كما بينته المقابلات التي أجريت علي المسئولين:

- جاء بالترتيب:

1- إغراء أصدقاء السوء الطفل وإبهاره بحياة الشارع وخاصة في ظل ما يعانيه من الضغوط والمشاكل الأسرية أو التعليمية أو العملية، وغالباً ما يكون هؤلاء الأطفال في سن متقاربة وفي نفس المستوى سواء المعيشي أو الميول والغرائز والأهداف، وتم توضيح ذلك بنسبة 73.33% من إجمالي عينة المسئولين.

2- إشباع الحاجات الأساسية المحروم منها والتي يمكن الحصول عليها من خلال ممارسات كالتسول أو بيع سلع تافهة أو السرقة، وتم توضيح ذلك بنسبة 66.67% من إجمالي عينة المسئولين.

3- حياة الشارع بما فيها من عدم وجود رقيب يحمي الطفل، أو يوجهه مما يعطي الطفل الشعور بنوع من الحرية ليفعل ما يشاء في أي وقت، وكذلك التسلية والمرح والإتيان بأفعال لا يمكن ممارستها في محيط الأسرة كشم الكلة، والاعتداءات الجنسية، والتسول.. الخ بنسبة 46.67%.

4- الشارع هو الملجأ الوحيد أمام الطفل عندما يواجه مشاكل أسرية ضاغطة، وصعوبة الاستمرار في التعليم، وعدم وجود من يهتم به ويرعاه وتم توضيح ذلك بنسبة 26.67%.

<u>كيفية مواجهة الظاهرة والحد من انتشارها كما وضحتها المقابلات التي أجريت مع المسئولين:</u>

أولاً: الصعيد الاجتماعي: – جاء بالترتيب

1. توفير الرعاية الاجتماعية لأطفال الشوارع من خلال إعادة دمجهم في أسرهم مرة أخرى أو من خلال ما يسمي بالأسر البديلة، أو دور الضيافة أو مؤسسات الأطفال المحرومين من الرعاية بنسبة 66.67%، وذلك لإشباع حاجاتهم الضرورية من مأكل وملبس وتعليم ... الخ، وكذلك تعليمهم مهنة أو حرفة.

2. رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسر ذات المستو الضعيف، وذلك من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للمساهمة في توفير الأمان، والاستقرار للأطفال، ومحاربة ارتفاع الأسعار حتى تستطيع هذه الأسر إشباع احتياجاتها، وتقديم البرامج التوعوية من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتنمية وتدعيم طريقة الحوار والنقاش داخل الأسرة عن طريق الاستماع للطفل ومناقشته وتعويده على المشاركة، واتخاذ القرار. وكذلك بث القيم والمبادئ الدينية الصحيحة التي تدعم الترابط الأسري وبالتالي تماسك المجتمع وتم توضيح ذلك بنسبة 60%. وكذلك لابد من الاهتمام بتنظيم النسل داخل الأسر الفقيرة التي لا تستطيع تلبية حاجة أفرادها.

3.ضرورة الاهتمام بالمؤسسات التعليمية من خلال وضع سياسة تعليمية، تهدف إلى تفجير الإبداع والتفكير لدى الأطفال بما يجعل لديه الحافز في مستقبل تعليمي مشرق والابتعاد عن الأسلوب التقليدي الذي يقوم على التلقين ويضعف من التفكير والطموح، وكذلك الاهتمام بالقائمين على العملية التعليمية من خلال رفع مستواهم المعيشي، وتدريبهم المستمر، وتم توضيح ذلك بنسبة 53.33%، وكذلك خفض كثافة الفصول عن طريق تشجيع الجهود الأهلية في بناء مدارس جديدة.

4.الاستعانة بأجهزة الإعلام المختلفة في تنظيم برامج للتوعية من خطورة هذه الظاهرة، بنسبة 40%، وكذلك منع وسائل الإعلام بث الموضوعات الإباحية وظاهرة العنف في البرامج والأفلام، وعرض النماذج المفيدة، وذلك من خلال بث القيم والمبادئ الدينية التي تساعد على تماسك المجتمع.

5. أهمية دراسة مجتمع الشارع عند تحديد السياسات والتدخلات، فقد تفيد بعض التدخلات إذا أخذت في الاعتبار النقاط الإيجابية المرتبطة بحياة الطفل في الشارع، والتي تتمثل في قدرته على التعايش مع الظروف الصعبة، وأن يؤخذ في الاعتبار أيضاً النقاط السلبية المتعلقة بأخطار حياة الشارع لحمايتهم منها، وتم توضيح ذلك بنسبة 20%، وخاصة الأماكن التي دائماً يتواجد بها كالمقاهي التي تعرض الأفلام الإباحية، ومراكز ألعاب الفيديو وأماكن النوم والإقامة.

6. تفعيل دور النوادي الاجتماعية ومراكز الشباب بشغل أوقات فراغ الأطفال عن طريق إعداد برامج ثقافية، وترفيهية، واجتماعية، ورياضية مكثفة، بنسبة 6.67% من إجمالي عينة المسئولين.

ثانياً: على الصعيد القانوني: – جاء بالترتيب:

1– تفعيل قانون الطفل الجديد رقم 12 لسنة 1996م، والعمل على تنفيذه بجدية حيث به ما ينص على القبض على الطفل إذا وجد في حالات معينة يكون فيها معرضاً للانحراف (طفل الشارع) وإعادة دمجه في أسرته الطبيعية، فإن لم توجد له أسرة يتم دمجه في أحد دور الرعاية الاجتماعية، وكذلك تشديد العقوبات على مستغلي الأطفال في الأنشطة الإجرامية، وتم توضيح ذلك بنسبة 33.33%.

2– توفير الحماية القانونية للأطفال العاملين من الاستغلال الاقتصادي وعدم تطبيق مواد القانون رقم 12 لسنة 1996 (قانون الطفل)، من حيث تحديد عدد ساعات معينة لعمل الطفل تصل إلى 6 ساعات يتخللها فترات راحة مع تقديم وجبة كاملة متكاملة للطفل. ومن أداء أي عمل خطير قد يعرض حياتهم للخطر، أو التسبب في الإعاقات الجسمية والتأثير على نموهم العقلي, أو النفسي، أو المعنوي، أو الاجتماعي بنسبة 26.67% مما يؤدي إلى هروب هؤلاء الأطفال من هذه الأعمال ويكون الشارع هو البديل الجاهز.

يتضح من العرض السابق أن المواجهة تسير في خطين متوازيين متساوين في الأهمية: الجانب الأول هو التعامل السريع مع تلك الظاهرة لخطورتها من خلال إعادة دمج هؤلاء الأطفال في أسرهم من خلال إجراء مصالحة بينهم، أو إيجاد وتفعيل ما يسمى بمشروع الأسر البديلة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية. والجانب الآخر هو عملية وقائية توقف المورد الدائم لتلك الظاهرة من خلال الارتقاء بمستوى الأسر الفقيرة التي تمثل الطارد الأول لتلك الظاهرة، والارتقاء بالعملية التعليمية وتوفير المناخ المناسب لكشف القدرات وتوظيفها، والارتقاء بمستوى العملية الإعلامية وتوظيفها بما يخدم قضايا المجتمع بدلا من التركيز على الأمور التي تضر به، كالتركيز على البرامج التافهة غير الهادفة، وتفعيل دور القوانين والتشريعات التي وجهت لتلك الأمور كقانون الطفل رقم 12 لسنة 1996م.

المحور الثالث: ملخص نتائج توصيات الدراسة

ملخص النتائج الخاصة بالبيات الأساسية:

أولا: بالنسبة لأطفال الشوارع:

1- كشفت التحليلات الميدانية عن مجموعة من النتائج منها أن أطفال الشوارع ترتفع نسبتهم في الفتة من (16-18).

2- أن النسبة الغالبة من هؤلاء الأطفال كانت من الذكور مقارنة بالإناث الذين لم تتعد نسبتهم 18%.

ثانيا: بالنسبة للمسؤولين عن مواجهة الظاهرة:

النتائج الخاصة بالبيانات الأساسية:

1-كشفت التحليلات الميدانية لمقابلة المسئولين أن ما يقرب من ثلثي العينة يعملون في وظائف أخصائيين اجتماعيين ونفسيين للعمل مع أطفال الشوارع المعرضين للانحراف، و26.67% منهم في وظائف قيادية لهذا العمل، 13.33% متطوعين للعمل من خلال اشتراكهم في البرامج المعدة لذلك أو نتيجة عضويتهم في الجمعيات الأهلية التي تولي اهتماما بتلك الظاهرة.

2-كما بينت الدراسة أن فترة عمل كل من المسئولين تراوحت من ثلاث لأكثر من عشر سنوات.

النتائج الخاصة بالأسباب الدا فعة لانتشار الظاهرة:

1.تدني الظروف الأسرية لهؤلاء الأطفال من خلال عدة مؤشرات (التفكك الأسري، سوء المستوى الاقتصادي لهذه الأسر ، زيادة حجم الأسرة، سوء معاملة الوالدين، وانهماكهم في أعمالهم لتلبية احتياجات أسرهم، كثرة الخلافات الزوجية والمشاكل الأسرية، ضعف المبادئ التربوية والقيم الدينية لهذه الأسر ، الإهمال الأسري وترك الوالدين لأطفالهم، ترتيب الطفل بين إخوته والتمييز في المعاملة، ارتفاع التفكك الأسري باعتباره أحد المؤشرات الرئيسية وذلك بنسبة 73.33%، وهذا يوضح أنه كلما ازداد التماسك الأسري حتى لو كانت تعانى الأسرة ضيق العيش ازدادت حماية تلك الأسر لأطفالها من الانحراف والهروب إلى حياة الشارع.

2.تدني الظروف السكنية لأسر هؤلاء الأطفال، واتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات منها انخفاض المستوى المعيشي لهذه الأسر التي تعيش في المناطق العشوائية الفقيرة، انتشار الكثير من القيم والعادات السيئة في هذه المناطق، افتقاد السكن في هذه الأماكن للحد الأدنى من المقومات الصحية، ضيق السكن مقارنة بزيادة عدد أفراد الأسرة مما يؤدى إلى ارتفاع معدل التزاحم، ونجد أن النسبة ارتفعت عند انخفاض مستوى معيشة تلك الأسر التي تعيش في هذه المناطق نتيجة عمل أكثرهم في مهن رثة ومتدنية الدخل مما يكون له كبير الأثر على أطفالهم.

3.أما بالنسبة للظروف التعليمية الطاردة لهؤلاء الأطفال والتي وضحت من خلال مؤشرات كعدم ملاءمة المناهج لقدرات الأطفال والتركيز على الجانب النظري بدل الجانب العملي، التسرب من التعليم نتيجة الفشل والرسوب المتكرر لهؤلاء الأطفال، انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسرهم، قسوة المعلمين وضعف مستوياتهم في التعامل مع النوعيات والقدرات المختلفة للطلاب، ارتفاع كثافة الفصول، مصاحبة أصدقاء السوء، وارتفعت النسبة في" عدم ملاءمة المناهج والتركيز على الجانب النظري" حيث أن للمدرسة دور كبير في جذب التلاميذ للمدرسة واكتشاف وتوظيف قدراتهم المختلفة بدلا من أن تكون عامل طرد، حيث رغم فقر كثير من الأسر إلا أنها حريصة على تعليم أبنائها ولكن عدم الاهتمام بقدرات الطالب يؤدي إلى نفوره وخروجه من العملية التعليمية.

4.وفيما يتعلق بالأسباب التي تجعل العمل الملتحق به الطفل طاردا له، تمثلت في عدة مؤشرات أهمها عدم تناسب العمل مع قدرات وإمكانيات الطفل الجسمية والعقلية، الانضمام إلى رفاق السوء الذين يتعرف عليهم في محيط العمل، سوء معاملة صاحب العمل للصبية، العمل لفترة طويلة خارج المنزل والمبيت خارجه مما يتعود على ذلك، كثرة تعرض الأطفال لإصابات، عدم متابعة الأسرة للطفل في عمله، وارتفعت في عدم تناسب العمل مع قدرات وإمكانيات الطفل الجسمية والعقلية مما يؤدي إلى هروب الطفل من العمل ونتيجة ما يجده في أسرته من قسوة أو عدم اهتمام يؤدي ذلك إلى هروبه للشارع.

5.أن وسائل الإعلام لها دور كبير في انتشار تلك الظاهرة وذلك من خلال ما تركز عليه من سلبيات ومواد غير هادفة كالعنف والإباحية ومفاهيم وعادات خاطئة والتي يقوم بمحاكاتها وتقليدها وخاصة أطفال الشوارع.

6.وفيما يتعلق بالأسباب التي تجعل الشارع عنصر جذب لهؤلاء الأطفال أو مدى ما يقوم به الشارع من إشباع لاحتياجات هؤلاء الأطفال حيث يمثل الشارع نوعا من حياة الحرية بما يزينه رفقاء السوء لقرنائهم، ليفعل الطفل ما يشاء في أي وقت شاء، وكذلك يمثل نوعا من التخلص من الظروف الأسرية السيئة وهروبا من المشاكل وسوء المعاملة والإتيان بأفعال لا يمكن ممارستها في ظل الأسرة كشم الكلة والمخدرات بصفة عامة، والاعتداءات الجنسية ...الخ وكذلك يمثل الشارع هروبا من ممارسة السلطة الأسرية وسلطة العمل المتمثلة في صاحب العمل أو"الأسطى "، إلى نوع من الحرية وممارسة أفعال لا تحتاج الى تدريب كالتسول.

<u>النتائج الخاصة بكيفية مواجهة الظاهرة والحد من انتشارها:</u>

1- كشفت التحليلات الميدانية على ضرورة أن يكون هناك تحرك على مستويين: الأول التعامل مع الظاهرة الموجودة فعلا والتخلص من وجودها من خلال إعادة دمج هؤلاء الأطفال في أسرهم أو من خلال ما يسمى بمشروع الأسر البديلة أو التوسع في انتشار دور الضيافة أو مؤسسات الأطفال المحرومين من الرعاية وعودتهم للتعليم وتعليمهم مهنة أو حرفة. والمستوى الآخر هو عملية وقائية شاملة للحد من انتشارها مستقبلا وذلك يتم على صعيدين الأول اجتماعي، حيث يتضح من خلال تهيئة كافة الظروف المحيطة والقائمة على تربية الطفل من خلال رفع مستوى الأسر الفقيرة من المساهمة في رفع دخلها وتوفير فرص عمل مناسبة، ومحاربة ارتفاع الأسعار، وتوعية تلك الأسر بأمور التربية الصحيحة وبث القيم الدينية التي تساعد على التماسك والترابط، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام وعرضها في قالب تمثيلي سهل ومؤثر، الاهتمام بالمؤسسات التعليمية من خلال وضع سياسة تعليمية تهدف إلى تفجير الإبداع والتفكير والتخلص من الأسلوب التقليدي القائم على مجرد التلقين والذي يؤدي إلى نفور الطلاب من العملية التعليمية.

2- على الصعيد القانوني، من خلال تفعيل وتنفيذ قانون الطفل الجديد رقم 12 لسنة 1996 لأنه يتضمن ما يحد من تلك الظاهرة من منشئها والحفاظ على الطفل الذي تستدعي ظروفه للعمل في أعمال لا تؤدي بالضرر على صحته، تحديد ساعات معينة وبشروط معينة كإعطائه وجبة غذائية متكاملة وألا تعرض صاحب العمل للمساءلة القانونية.

3- <u>توصيات الدراسة:</u>

بناء على نتائج الدراسة الميدانية يمكن صياغة توصيات الدراسة:

1- بلورة سياسة اجتماعية للتعامل مع المشكلة بتشجيع الباحثين ومراكز البحث العلمي على إجراء المسوح الاجتماعية والدراسات الميدانية التي تساهم في المزيد من التعرف على جوانب وأبعاد الظاهرة، ومن أجل عمل قاعدة بيانات ومعلومات يمكن أن تمثل إطارا لسياسة واستراتيجية فعالة وعملية لمواجهة تلك المشكلة ومستقبلا.

2- إصدار أو تعزيز التشريعات والقوانين التي تضمن حماية الطفل في الأسرة، واتخاذ الإجراءات الكافية لتفعيل القوانين المختلفة التي تضمن حقوق الطفل وحمايته، وإعمال التشريعات والإعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الطفولة.

3- توفير الحماية القانونية العالمية للأطفال من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل خطير قد يعرض حياتهم للخطر أو يتسبب في إعاقات جسمية أو يؤثر على نموهم العقلي أو النفسي أو

المعنوي أو الاجتماعي، والتأكيد على توافق نوع العمل الذي يؤديه الطفل مع سنه، وتحديد ساعات العمل. ويسبق ذلك تفعيل آليات الرقابة على تطبيق هذه القوانين والرقابة على توفر الشروط الصحية في أماكن العمل، وإشراك أجهزة المجتمع المدني.

4- ينبغي إعادة النظر في القوانين الخاصة بأطفال الشوارع المعرضين للانحراف وخاصة السياسات الأمنية، من حيث الفصل بين الأطفال المعرضين للانحراف والمنحرفين وذلك في نواحى الضبط والاستدلال والتحقيق، كذلك في النواحي الإجرائية والموضوعية للمحاكمة وكذلك التنفيذ والعقوبات، كل ذلك بما يتلاءم مع التطورات الحديثة لتحقيق فلسفة العقاب من ردع عام وخاص وذلك من خلال إنشاء لجان إدارية ذات طابع قضائي.

5- التوسع في إيجاد فرص عمل أو تأمين وظيفة تضمن عائدا يكفي لسد حاجات الأسر الفقيرة من غذاء، وسكن ورعاية صحية وتعليمية، وكذلك التوسع في مشروعات الإسكان لمحدودي الدخل وتقليل النزوح للمناطق العشوائية التي بات واضحاً أنها تستوعب الكثير من أطفال الشوارع. مما يؤهل الأسر للقيام بوظيفتها الاجتماعية الأساسية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والمساهمة في خلق جيل يستطيع التعامل مع المعطيات الجديدة بفاعلية من ناحية، وإعادة إنتاج المجتمع بصورة أكثر تقدما من ناحية أخرى.

6- تطوير سياسات التعليم ومحو الأمية وزيادة الجرعات التدريبية للمدرسين القائمين عليها، بما يساهم في الحد من انتشار ظاهرة التسرب من التعليم والتي تعتبر إحدى العوامل الأساسية المسئولة عن تزايد معدلات أطفال الشوارع، يتطلب ذلك ضرورة الاهتمام بالنظام التعليمي على المستويين: الكمي والكيفي. فعلى المستوى الكمي، يجب توسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس وخاصة في مراحل التعليم الأساسي، ويتطلب تحقيق ذلك تكثيف الجهود الحكومية والأهلية بصورة أو بأخرى لوضع حلول لتلك المشكلة. فضلاً عن ضرورة توفير الأعداد المناسبة للمدارس والتي تتلاءم وظاهرة النمو السكاني المتزايد. وعلى المستوى الكيفي، فإن المسألة في أشد احتياجها لتطوير نوعية المناهج والمقررات الدراسية، والتي تعتمد في الوضع الحالي على الحفظ والتلقين واستبدالها بمقررات تساعد على تنمية القدرات الابتكارية والإبداعية والعقلية للطفل، فضلا عن الاهتمام بتعليم الأطفال مهارات البحث واستخدام التكنولوجيا التعليمية الجديدة وذلك لإكسابهم بعض المهارات والقدرات العلمية.

7- إنشاء مدارس خاص بأطفال الشوارع في كل مدينة رئيسية من مدن الجمهورية لاستيعاب الراغبين في العودة للتعليم من هؤلاء الأطفال خاصة وأن منهم من ترك المدرسة، نتيجة عدم قدرة الأسرة على الإنفاق وسد احتياجات التعليم، الأمر الذي أدى الى زيادة أعداد المتسربين.

8- إتاحة المناخ الديموقراطي الذي يمكن المنظمات غير الحكومية ومكونات المجتمع المدني من أداء أدوار فعالة في رسم السياسيات المتعلقة بالتعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع أو في المساهمة بجهد مباشر في حلها.

9- التوعية العامة بخطورة الظاهرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتنظيم حملات دعائية موجهة تهدف إلى التصدي للظاهرة. وإعادة دمج هؤلاء في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير صورة الطفل ذاته ويعيد إليه ثقته بنفسه. والحد من نظرته العدائية للآخرين وللمجتمع. تشارك فيها الأجهزة الرسمية ومكونات المجتمع المدني.

10- ينبغي على أجهزة الإعلام الحد من البرامج التي تفرط في عرض العنف والإباحية والارتقاء ببرامج الأطفال المقدمة وخاصة من خلال التليفزيون، والاتجاه إلى تنمية القدرات والمهارات لدى الأطفال بصورة تتناسب والتحديات المستقبلية، وتمكنهم من التعامل بشكل أكثر إيجابية مع المعطيات الجديدة. وأن تتوجه لهذه الفئة من الأطفال وأسرهم من خلال برامج خاصة ترشدهم وتوجههم إلى أهمية التماسك الأسري وتجنب العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تصدع البنية الأسرية، وكذلك توعية وتنمية الوعي الثقافي للوالدين أنفسهم بما يؤهلهم لأن يكونوا مصدرا للثقافة الملائمة للعصر.

11- توفير عدد أكبر من مراكز الاستقبال داخل المدن الرئيسية، وخاصة في أماكن تجمع أطفال الشوارع، حيث تقدم هذه المراكز خدمات التمويل لدور الإقامة والرعاية الصحية ومحو الأمية والتدريب المهني وإعادة التوافق الأسري بين الأسرة والطفل.

12- ضرورة إعادة النظر في دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتنمية وتطويرها بحيث لا تصبح فقط مجرد أماكن لإيواء هؤلاء الأطفال المشردين الذين اعتادوا لفترات طويلة على حياة الشارع.

13- لابد من دعم وتشجيع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تبني وإنشاء المؤسسات الاجتماعية والتربوية والتأهيلية المخصصة لخدمة أطفال الشوارع.

مراجع البحث

1- القرآن الكريم

أولا: المراجع العربية

1. Frankp. Williams Marilyn D.Mcshane ,(1999)، ترجمة وتعليق عدلي السمري: السلوك الإجرامي النظريات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
2.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2000)، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، 1999 /2000، مودع بمكتبة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، يوليو 2001.
3. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2004)، النشرة السنوية لبحث العمالة بالعينة في جمهورية مصر العربية، يوليو 2004.
4.حجازي، أحمد مجدي، (2000)، فقراء في زمن العولمة، تحليل لبعض مشكلات التهميش الاجتماعي، سهير لطفي (إشراف)، المؤتمر السنوي الثاني للبحوث الاجتماعية 7 – 10 مايو 2000، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
5.حسين، نشأت، (1998)، ظاهرة أطفال الشوارع، دراسة ميدانية في نطاق القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.
6.حليم، نادية، (2003) المرأة والعنف الاقتصادي، ظاهرة تأنيث الفقر، في" نجوى الفوال وآخرون "، ندوة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية، مارس 2003، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
7.خليل، عزة عبد المحسن، (2000)، أطفال الشوارع في العالم العربي، أسباب المشكلة، الحجم – المواجهة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.
8.الخواجة، محمد ياسر، (2003)، الانحراف والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع الجنائي، دار المصطفى للطباعة والنشر والتوزيع، طنطا.
9.الساعاتي، سامية حسن، (1999)، الجريمة والمجتمع، بحوث في علم الاجتماع الجنائي، القاهرة.
10. السمري، عدلي، (ب.س) السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
11. السيد، سيد جاب الله، السلوك الإجرامي بين التحليل السوسيولوجي والواقع الاجتماعي.
12. السيد، سيد جاب الله، (2003)، المجتمع الريفي، وقضايا التنمية، دار الحضارة للنشر، طنطا.
13. الشناوي، هدى، (1993)، الفقر ووأد الطفولة، دراسة حالة لوضع الطفل داخل تسع أسر فقيرة، في (إلهام عفيفي وآخرون) محرر، مؤتمر الطفل وآفاق القرن الحادي والعشرين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجائية، القاهرة.

14. صديق، أحمد، (1995)، خبرات مع أطفال الشوارع في مصر، مركز حماية وتنمية الطفل وحقوقه، الطبعة الأولى، القاهرة.

15. عازر، عادل، (2000) توظيف البحث العلمي، تجربة في مجال معالجة ظاهرة عمالة الأطفال، مكتبة المجلس القومي للسكان، القاهرة.

16. عثمان، محمد عثمان، والجبالي، عبد الفتاح (2002)، مقومات ومحاور التنمية في مصر، رؤية مستقبلية، في "مصطفى أحمد مصطفى " محرر "، تنمية مصر، رؤية مستقبلية، أعمال ندوات الثلاثاء، معهد التخطيط القومي لعام 2001 / 2002، القاهرة، يوليو 2002.

17. عز العرب، إيمان محمد، (2004)، الأسرة في علم الاجتماع، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر، طنطا.

18. عصر، سامي، (1999)، أطفال الشوارع (الظاهرة والأسباب)، في ورشة عمل رؤية الخبراء بشأن ظاهرة أطفال الشوارع من14–16 سبتمبر 1999، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

19. عودة، محمود، (1974)، الهجرة إلى مدينة القاهرة، أنماطها ودوافعها، في منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، يناير.

20. غنيم، السيد رشاد، وناصف، سعيد أمين، (2000)، أطفال الشوارع بين الواقع المعاصر وتحديات المستقبل دراسة سوسيولوجية لظروف النشأة وعوامل التطور، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

21. غيث، محمد عاطف، الخولي، أحمد، (2004)، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

22. فؤاد، ماجد، (1998)، العلاقة بين المناطق العشوائية وانحراف الأحداث في "نجوى الفوال" إشراف، ندوة أوضاع الأطفال في المناطق العشوائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

23. كريم، عزة، (1997)، أطفال في ظروف صعبة، الأطفال العاملون وأولاد الشوارع، المجلس القومي للطفولة والأمومة، القاهرة.

24. المجلس الوطني للطفولة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، (1999)، معطيات حول أوضاع أطفال الشوارع، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة.

25. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، (1963)، تردي الأحداث، دراسة إحصائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

26. مشهور، أميرة عبد اللطيف، (1998)، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، مايو 1998، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

27. مصطفى، علا، وعازر، عادل، (1991)، ظاهرة عمالة الأطفال، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

28. مصطفى، علا، (1998)، الطفل في المناطق العشوائية، في ندوة أوضاع في المناطق العشوائية 30-31 مايو 1998، وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، قطاع الرعاية الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

29. معهد التخطيط القومي (1998)، تقرير التنمية البشرية، لعام 1999/98.

30. معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية لعام 1996، ص 3.

31. النيال، هبة، (2002)، الأوضاع والظروف الاجتماعية للطفل العامل، في " علا مصطفى " إشراف، الأطفال العاملون في الحضر، دراسة ميدانية في مدينة السويس، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، القاهرة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

32. Bryman.A.1992, quantity and quality in social research. London, Routledge, publishers.

33. child hope Asia 1997, (Philippines) for the national projection street children.

34. Elfergany. N, the Gender Dimension of poverty in north Efrica, Al.misket center for Researched training, Cairo .

35. Flemming. D, 1996, Power Play Manchester university Press.

36. Social co-operation inEurope1994, street children, co-ordinated research programe in the social field ,study street children, council of Europepresss.

37. The Egyption Association for Societal Safety, Street Children Program Phase2.

38. Unicef,1989: the state of the world ‘s children; Oxford University press.

39. United nations ,1989: the economic commission for Latin America (Ecla).